



Munich Personal RePEc Archive

Economics and Hegemony; Globalization and International Trade Agreements

Mohamed, Issam A.W.

Department of Economics, Al Neelain University, Khartoum, Sudan

2010

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/31813/>
MPRA Paper No. 31813, posted 25 Jun 2011 01:26 UTC

Economics and Hegemony; Globalization and International Trade Agreements

Issam A.W. Mohamed¹ and Mohamed A. Osman²

1. Abstract

This paper examines the concept of hegemony and its historical impacts on the Arabic and Islamic countries. It is foreseen that has long path applied by the Western countries as disclosed by trade applications and history of economic thought. Impacts on Arabic and Islamic countries were visible in terms of trade, balances and persistent debts. A strong tool is evident with the called for integration, interdependence and the generated dependency syndrome. The establishment of that mechanism depends on a theory which we present as the Hegemonic Stability. The Arabic and Islamic countries did not succeed to form their effective economic blocks in order to counter such hegemonic effects because of their internal political structure which affect the structure of their international trade and economic benefits.

2 . مقدمة

الجدل بين علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع دائر منذ عدة قرون إلى يومنا هذا حول العلاقة بين الشرق والغرب . أنتج ذلك نتائج لبحوث ودراسات متباينة خلصت بأن جذور التلاقح والتزاوج والمواجهة والصراع في الماضي والحاضر بين الحضارات الشرقية الإسلامية العربية والغربية المسيحية كانت في كنهها وجوهرها أيولوجية دينية كما يقول بتروف³. وتتحدى العديد من الأوربيين في النصف الأول من القرن السادس عشر بذرائع دينية بدعاوي أن حركة رؤوس الأموال الخارجة من أوروبا تتجه نحو بلدان غير مسيحية مثل إيران وتركيا والهند والصين. وأتهم أوربيون آخرون شركة الهند الشرقية البريطانية باستنزاف كنوز أوروبا التي بلاد الهراطقة heretics بالشرق. ولتأكيد هذا المنحى في العصر الراهن يقول وليام ترو لنجر أن الأصولية ارتبطت دائماً بالوطنية والعسكرية واقتصاديات السوق الحرة لدى أمريكا ما بعد فيتنام وما بعد فضيحة ووترغيت Watergate أو كانت بسبب المطامع في تملك واحتكار وإدارة الموارد⁴. كما يشير سمكين إلى أن البرتغاليون تمكنوا في نهاية القرن السادس عشر من مد نفوذهم على طول السواحل الآسيوية الجنوبية ومعظم السواحل الشرقية وقاموا بإحتكار السلع التجارية فيها وأنشئوا العديد من القلاع في سواحل الخليج العربي والهند وأرخبيل الملايو⁵. ويقول أيضا جونانان سميث أن بابوات روما أكدوا أن الحروب في الأرض المقدسة هي وسيلة للتملك في فلسطين واسترداد الأقاليم التابعة للعالم المسيحي لتحقيق الشرعية والعدل⁶. وقد تشعب الجدل واتخذ مناحي أخرى حول فلسفة الاندماج integration بين الاقتصاديات المتباينة والمتداخلة interdependent للعديد من دول العالمين الغربي المسيحي والإسلامي والعربي من خلال التبادل التجاري والاستثمار كما قال بوليانسكي⁷. في عام 1498 حدثت تحولاً هائلاً في اتجاهات التجارة المباشرة مع الشرق ، فحين عبر فاسكو دي جاما رأس الرجاء الصالح نشطت مؤشرات عملية الاتجار بالبيضائع الشرقية على مدي واسع بالقدر الذي وفرته مناجم العالم الجديد لأوروبا من ثروة غنية لاسيما في مجال المعادن الثمينة . وأشارت العديد من نتائج الدراسات والبحوث بأن إشكالية السعي الدؤوب والكفاح من أجل رفاهية المجتمعات الغربية من خلال التجارة والاستثمار المباشر وحركة رؤوس الأموال مع الشرق تطورت من التبادل التجاري الحر الي السيطرة على الموارد الإقتصادية وإدارتها وتوظيفها عن طريق ضم الأراضي والدول والاحتلال المباشر . أدى ذلك إلى مجابهة وصراع لعدة قرون بين الحضارتين الغربية المسيحية والشرقية الإسلامية والعربية كما كتب سمكين⁸. وتوجه البرتغاليون نحو توسيع منافذ الإتصال

¹ Professor of Quantitative Economic Analysis. Alneelain University, Khartoum-Sudan. P.O. Box 12910-11111. issamawmohamed@hotmail.com

² Senior Researcher, Department of Economic. Alneelain University, Khartoum. Sudan.

³ Trollinger, W. (2001) Fundamentalism Movement. The Oxford Companion to United States History.

⁴ Ibid.

⁵ Simkin, F. (1968) The Traditional Trade of Asia. London.

⁶ سميث ، ج . ما الحروب الصليبية . ترجمة محمد الشاعر .

⁷ Polyanky (1958) An Economic History: The Age of Imperialism 1817. Moscow.

⁸ المصدر السابق .

التجاري والأرباح عن طريق السيطرة العسكرية المباشرة والوحشية والفساد وسوء الإدارة . ويؤكد أيضا ميكيل جرينبيرج أنه بأسباب الطموح السياسي والرغبة في التوسع لم ينجح الطريق الي الشرق من المؤثرات الاقتصادية والتي كان لها أبلغ الأثر في توجيه حركة الكشوفات الجغرافية⁹ . وتعكس نتائج العديد من الدراسات في العصر الحديث نفس الاتجاه كما يؤكد أندرو باسيفتش بأن رفاهية الشعب الأمريكي لا تعتمد ببساطة على التطورات الحاصلة بالولايات المتحدة وإنما على أداء الاقتصاد الكوني¹⁰ . وفي ازدواجية معيارية بهدف حماية المصالح التجارية . تمارس الولايات المتحدة كما يقول بوليانكي ضغوطاً كبيرة لإزالة الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية في الوقت الذي تقوم فيه بحماية حواجزها هي . وتستخدم وبمفردها حق النقض ، الفيتو على صندوق النقد الدولي لتغيير جدول أعماله لصالحها¹¹ .

أنتجت المجابهات والصراعات المسلحة في الماضي والحاضر بين الحضارتين المسيحية والغربية والحضارة الإسلامية العربية آثاراً سلبية علي المنطقة بأثرها نتيجة للكشوفات الجغرافية و أساليب الإستشراق كما يقول إدوارد سعيد بأن الإستشراق اسلوب غربي للسيطرة علي الشرق وأستبنائه وامتلاك السيادة عليه¹² وكان نتيجة للحملات العسكرية والسيطرة الإستعمارية عبر القرون كواجهة وتغطية للهيمنة الاقتصادية للقوي الغربية المسيحية . كما يقول رونالد مونسييه (1966) و ماسيلمان (1963) أن البرتغاليون عمدوا في القرن الخامس عشر إلي الحد من النشاط التجاري الكثيف والسيطرة الشاملة للتجار المسلمين علي التجارة الآسيوية في المحيط الهندي وإنهاء دور العرب التجاري بالمنطقة لإلغاء الطرق التجارية التقليدية القديمة عن طريق اكتشاف طريق راس الرجاء الصالح وساحل افريقيا الغربي عام 1498 . ويمضي ذلك التصور في ذات الاتجاه مع الآثار المتوقعة في العصر الراهن لمفاهيم العولمة و حركة التجارة العالمية و شروط منظمة التجارة الدولية والهيمنة الاقتصادية للقوي الغربية المسيحية المسيطرة والقطب الأوح ، الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد . هذا مع ارتباط مفاهيم التجارة الدولية بالأمن القومي . وفي ذلك يقول صامويل بيرقر ، في عصر العولمة أصبح تعريف الأمن القومي أكثر إتساعاً من أي وقت مضى فقد أصبحت التجارة مسألة أمن قومي خاصة¹⁵ . وكذلك الأمر بالنسبة لتبويض الأموال في الخارج وبالنسبة لأسعار النفط . وكان لأسباب رجحان كفة الميزان التجاري لصالح الشرق الإسلامي والعربي لعدة قرون علي حساب الغرب المسيحي آثارها في التفكير الاستعماري لاحتلال الأرض والسيطرة علي الموارد . في ذلك يقول بتروف أنه حتي أواخر القرن الخامس عشر لم تحظ أوروبا بقاعدة اقتصادية تؤهلها لمواجهة حجم التجارة الشرقية . حيث بقي الميزان التجاري في صالح الشرق¹⁶ . وكذلك يقول باننيكار (1962) أن كفة الميزان التجاري رجحت لصالح الشرق حتي أواخر القرن الثامن عشر وذلك بسبب ضغوط العديد من المواطنين الأوربيين ونظرتهم المضادة لهجرة رؤوس الأموال خارج أوروبا¹⁷ . كما قال بتروف ، برزت في النصف الأول من القرن السادس عشر دعوات من داخل أوروبا ضد الأنماط التجارية السائدة تطالب بوقف عملية هجرة رؤوس الأموال النقدية والمعادن الثمينة الأوربية للحصول علي البضائع الكمالية مثل الحرير والمجوهرات والتوابل التي تمثل عماد التجارة الشرقية .

أفرزت نظرية التوقعات التجارية (The theory of trade expectations) القائمة على مبدأ التكامل الاقتصادي بين الأمم والتي خطها كوبلاند (Copland, 1996) واستند فيها على منطقيات القوة لفرض الهيمنة الاقتصادية لريتشارد كوبدن (Richard Cobden, 1850) ونورمان إنجل (Norman Angell, 1933) الأبعاد المنطقية التاريخية والاقتصادية للمجابهة والصراع بين الحضارتين الغربية والشرقية . وفي ذلك يقول كوبلاند : تنشأ الامبريالية بسبب إشكالية الاستهلاك الأقل من المعروف بأسواق البلد الإمبريالي¹⁸ . والقاعدة أن يسعى خبراء استثمار الأموال الأقوياء إلى فرص الاستثمار ذات النسب المرتفعة لعائدات فوائض الإذخار . ويدفعهم ذلك إلى الاستثمار خارج بلدانهم إلى مناطق إفريقيا وآسيا المتخلفة . ولتقليل حجم مخاطر الاستثمار بتلك المناطق مع المحافظة على نسب مرتفعة لعائدات الاستثمار يستخدم المستثمرون نفوذهم لإجبار حكوماتهم لتقديم الحماية العسكرية لاستثماراتهم والقيام بضم الأراضي المستثمرة كمستعمرات . وهكذا تنشأ الإمبريالية لدعم مصالح الطبقة المستثمرة بالخارج علي حساب باقي الشعب بالبلد الإمبريالي . ورغم أن عامة الشعب بالبلد الإمبريالي لا يستفيد من الإمبريالية إلا أنهم يدعمون هذه المساعي الاستعمارية بدوافع قوى غير اقتصادية تتمثل في مشاعر الواجبات الاخلاقية والدين والوطنية وحاجة البشر البدائية للنصر والفتوحات والدوافع السياسية.

⁹ Greenberg, M. (1969) British Trade and the Opening of China (1800- 1842). Cambridge.

¹⁰ Bacevich, L (1992) American Empire: The Reality and Consequences of U.S Diplomacy.

¹¹ سكاون ، ب . أميركا الكتاب الأسود . الدار العربية للعلوم ترجمة ايناس أبو حطيب – ص256.

¹² سعيد ، إدوارد . الإستشراق .

¹³ رونالد موسينيه : القرنان السادس عشر والسابع عشر (1966) ترجمة يوسف داغر وفريد داغر . تاريخ الحضارات العام . منشورات بيروت .

¹⁴ Masselman, R. (1963) The Cradle of Colonialism.

¹⁵ Samuel, Berger (2000) A Foreign Policy for the Global Age. Foreign Affairs.

¹⁶ بتروف – المصدر السابق .

¹⁷ باننيكار (1962) آسيا والسيطرة الغربية . ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، القاهرة . دار المعارف .

¹⁸ Copland, D (1996) Economic Interdependence and War: A Theory of Trade Expectations and International Security. History of economic Thought. Vol. 20. No. 4.

ويقدم المستثمرون هذه العوامل غير الاقتصادية كمبررات للإمبريالية لإخفاء الدوافع الحقيقية للاستعمار لتحقيق الثراء بينما يدفع العامة فاتورة الحساب . وبنفس منطلق رينشارد كويدين في النصف الأول من القرن التاسع عشر يقول بيرد عندما أشبعت السوق المحلية وجمع راس المال للاستثمار ازدادت الحاجة لتوسيع الأمبراطورية الأمريكية (18) . وتشير العديد من الدراسات بأنه ومع تنامي حركة العلاقات التجارية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كما يقول م. زاباروف (19) (ازدادات شهوة الأمرء الإقطاعيين في زيادة نشاطاتهم لابتزاز الأموال من الفلاحين للتجار والاستثمار في بضائع وسلع جديدة لم يشاهدها العالم الأوربي الغربي من قبل) . وكذلك أدى تعاضم الكوارث الطبيعية وتقلص حجم الموارد الطبيعية وفشل المواسم الزراعية وانتشار الأمراض وغزوها للقارة الأوربية بالنصف الأول من القرن الرابع عشر كما تشير مورياتري إلى شدة التنافس بين الإقطاعيين أنفسهم لتوسيع نفوذهم خارج أوروبا وزيادة دخولهم (20) .

مما سبق يمكن استنباط نظريات محددة لنمطية السيطرة الاقتصادية وإدارة الموارد والاستحواذ عليها مما كان له أثراً اقتصادياً تراكمية سلبية على الدول الإسلامية والعربية . والمحصلة النهائية تتمثل في ضعف الأداء الاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي . من أهم هذه الاستنباطات هي أن للتكتلات الاقتصادية الإقليمية إسلامياً وعربياً أثراً إيجابياً على المؤشرات الاقتصادية القومية والنقل الاقتصادي الدولي وبالتالي من المتوقع أن تساعد في تحسين الدخل القومي والإقليمي والإسلامي . ويعتمد التحليل على المنهج التاريخي الاقتصادي للتمهيد لدراسة آثار التكتلات الاقتصادية في العالم وآلية ارتباطها بالتجارة الدولية . هذا مع أخذ تداخل المصالح الاقتصادية والتبادل التجاري والعلاقات بين الدول في الاعتبار وأن الدول الكبرى تمتلك تقنيات استخراج الموارد الطبيعية للدول النامية . وقد برزت إشكالية العولمة والتجارة الدولية وشروط منظمة التجارة العالمية إلي الواجهة مع انتشار وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات.

3 . الهيمنة والدين العالمي وعدم الاستقرار الدولي

نستعرض أولاً أدبيات تتناول الهيمنة والاقتصاد والتجارة كأحد أهم الافرازات التي تؤثر علي السياسات الداخلية والخارجية في دول العالم . هذا رغم أن العديد من هذه الأدبيات تركز في منظورها علي منظور ابعاد دينية وعرقية وجغرافية ولكنها تؤثر بصورة واضحة في مجريات التعامل والتبادلات الدولية .

يقول نبال فيرجسون (2003) في الهيمنة أو الإمبراطورية بمجلة الشؤون الخارجية (19): قال الجنرال ماودي F.S. Maude لأهالي منطقة دجلة والفرات بالعراق في 19 مارس 1917م ، لم تأتي جيوشنا إلى مدنكم وأراضيك كمحتلين أو أعداء و لكنها أتت لتحريركم. ولم ترغب حكومتنا في فرض مؤسساتها عليكم. ولكنها تمنى لكم الازدهار كما في الماضي عندما كانت أراضيك خصبة وعندما جاد أجدادكم على العالم بالأداب والعلوم والفنون عندما كانت بغداد واحدة من عجائب الدنيا. ونأمل أن يحظى إلهام فلاسفتكم وكتابكم بالاحترام وأن يزدهر أهل بغداد مرةً أخرى ليستمتعوا بثرواتكم ومواردهم في ظل مؤسسات تتلاءم مع قوانينكم المقدسة وقيم ومثل أعرافكم). وقال على لسان جورج بوش الرئيس السابق للولايات المتحدة في خطابه للشعب العراقي في 4 أبريل 2003م: (إن حكومة العراق ومستقبل بلدكم سيعود إليكم قريباً ، وسوف نقضي على النظام التعسفي حتى يعيش العراقيون في سلام وسوف نحترم تقاليدكم الدينية العظيمة والتي تعد مبادئها في المساواة والتسامح ضرورية لمستقبل العراق، وسوف نساعدكم على بناء حكومة سلمية وممثلة لحماية حقوق جميع المواطنين. ومن ثم سوف تنسحب قواتنا العسكرية، وسوف يمضي العراق إلى الإمام كأمة متحدة ومستقلة وذات سيادة تستعيد مكانها المحترم في العالم. إنكم شعب عظيم وموهوب لأنكم ورثة حضارة عظيمة قدمت دعمها للبشرية) .

ويعكس خطاب الرئيس الأمريكي للشعب العراقي عقب سقوط بغداد في 2003م نفس المنطق المستخدم من قبل القائد البريطاني الذي احتل مدينة بغداد عام 1917م. وفي كلا الحالتين أنكرت الحكومتان البريطانية والأمريكية رغبتهما في الحكم المباشر للعراق وأسرعنا في تنصيب حكومة تتمتع على الأقل شكلياً بالشرعية الشعبية. وفي كلا الحالتين أثبت تطبيق القانون والنظام بأنه أكثر صعوبة من تحقيق الانتصار العسكري .

وقد اعترفت بريطانيا بأنها حققت الهيمنة عن طريق الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس. وأفاد المحلل العسكري الأمريكي أندريو باسيفتش بأن الديمقراطيين والجمهوريين يحدون استخدام مصطلح الإمبراطورية الأمريكية بأنه مسيء ، وفي هذا السياق يعلن ساندي بيرجر مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس بيل كلنتون تحديداً عام 1999م أن الولايات المتحدة هي القوة الدولية العظمى في التاريخ التي لا تعد استعمارية . وبعد عام أعلن جورج بوش: (أن أمريكا لم تكن إمبراطورية يوماً ما. وربما تكون القوة العظمى في التاريخ التي وجدت هذه الفرصة ورفضتها) ليعلن مرة أخرى من على ظهر البارجة الأمريكية إبراهيم لينكولن في 1 مايو 2003م

/ 18 Beard and Beard. The rise of American civilization. 2: 344 - 345

/ 19 زاخاروف. م - الصليبيون في الشرق - ص 14 .

/ 20 Catherine, M. The voice of the middle ages, p 322.

(19) Neal Ferguson "Hegemony or Empire" foreign Affairs, (Sept./October 2003).

بأن تاريخياً حاربت الشعوب حاربت دولاً أجنبية ومارست الاحتلال والابتزاز ولكن أمريكا لا تريد بعد المعارك سوى العودة إلى الديار . بينما أعلن وزير دفاعه دونالد رامسفيلد بذات المعنى ، أن أميركا ليست دولة استعمارية ولم تكن كذلك) . وفي هذا السياق يقول نبال فيرجسون(20) بأن الأميركيان باختصار لا يمارسون الإمبراطورية ولكنهم يمارسون (القيادة) أو بمعنى آخر وبلغة أكاديمية Academic parlance (الهيمنة) (21).

وفي تعريف مصغّر للهيمنة يقول جيوفراي بيجمان Geoffery Pigman في كتابه الهيمنتان Two Hegemonies: (يتلخص عمل المهيم المبدئي في إمضاء نظام التجارة الدولية الحرة لصالحه ولصالح قابلية المتنافسين بصورة أكبر(22). وتابع بيجمان هذا التعريف للهيمنة وأقتبسه من المؤرخ الاقتصادي شارلس كندليبرجر Charles Kindleberger في فترة اقتصاديات الحرب والتي تعبر عن الهيمنة الناتجة من فراغ السلطة الدستورية (hegemonic interregnum). وكان كندليبرجر قد اقترح بعد عام 1918م بأن المملكة المتحدة قد أضعفتها الحرب إلى حد لم تعد بعدها قادرة على البقاء كمهيم فعال ولا تزال الولايات المتحدة خاضعة للحمائية والعزلة حتى تأخذ هذا الدور). ويطلق على هذه الفكرة (نظرية استقرار الهيمنة) hegemonic stability theory والتي تم الأخذ بها بعد فترة الحرب العالمية الثانية بواسطة مؤلفين مثل آرثر ستين وجوزيف ناي وآخرين(23). ويبقى السؤال الجوهرى: هل سيخضع الأميركيان للحمائية أم السياسات السلعية في محاولة لاستدامة الهيمنة أم سوف يلتزموا بالتجارة الحرة بمخاطرة الوقوع في تجربة الانحدار النسبي؟! وهذا ما أطلق عليه آرثر ستين (مأزق الهيمنة) Hegemony's dilemma والتي تشكل نفس المشكلة التي واجهت المملكة المتحدة قبل عام 1914م(24). وتوصل بول كندي Paul Kennedy إلى نفس النتيجة في كتابه صعود وسقوط القوى العظمى The Rise and Fall of the Great Powers(25). وللتأكيد فقد حازت المملكة المتحدة على لقب القوة العظمى عقب حروب نابليون عندما كانت سيدة البحار وعندما كانت تسيطر على التجارة الدولية دون منافسين. ولم تعد المملكة المتحدة تتمتع بالهيمنة الحقيقية بعد قرن من ذلك التاريخ. وأوضح أوبرين O'Brien بأن قاعدة السلم البريطاني Pax Britannica اعتمدت بالأساس على الأسطول الملكي ولهذا خضعت للقيود بالمقارنة مع القوى العسكرية التي سمحت للحكومات بواشنطن بالهيمنة الحقيقية. ولمدة قرن كامل وباستثناء حرب الكريميان Crimean تقادت المملكة المتحدة التدخلات العسكرية وآثرت تهدة الحساسية والعداء السياسي للحكومات الأوربية. وبالإضافة إلى الانتشار الدولي للتجارة الحرة وحرية الملاحة فإن السلع والبضائع المحسوبة على المملكة المتحدة تعد ظواهر مؤقتة كمتشكل أيضاً عوائق مباشرة لقتها . وبعد ظهور الحركة التجارية الجديدة في نهاية القرن التاسع عشر عملت الإمبراطورية البريطانية كحاجز غير قابل للاختراق لتكوين إستراتيجية مؤثرة للمحافظة على النظام الدولي الحر. وبالمثل فإن انتشار معيار الذهب gold standard تم احرازه نموذجياً وليس عن طريق استخدام السلطة . وقد أنكر أوبراين(26) فكرة أن بنك إنجلترا كان يمثل قبل الحرب العالمية الأولى وكالة للهيمنة البريطانية . وبالنسبة لريان جوهانسن Ryan Johanson فقد تم استخدام كلمة هيمنة لتوضيح علاقة أثينا بالمدن الإغريقية الأخرى التي إنضمت إليها في تحالف ضد الإمبراطورية الفارسية. وتعني كلمة هيمنة أن أثينا قامت بتنظيم وتوجيه جهودهم المشتركة من غير تحقيق القوة السياسية الدائمة على الآخرين وبالمقابل وبناءاً على (نظرية النظام العالمي) لأمانويل والرستين Immanuel Wellerstein تعني كلمة (هيمنة) أكثر من مجرد (قيادة) وأقل من إمبراطورية مطلقة. وتعني قوة الهيمنة الدولية القدرة على فرض مجموعة قوانينها على النظام العابر للولايات وبالتالي خلق نظام سياسي جديد وموقت. ويقوم المهيم بعرض مميزات إضافية للمشاركة القائمة داخل حدوده أو التي يقوم بحمايتها ولا تكون المميزات متفق عليها عبر الأسواق بل مكتسبة بفعل الضغوط السياسية .

بالنسبة لهوبسون Hobson فإن حقبة التجارة الحرة المفترض هندستها بواسطة الهيمنة البريطانية أتت بعد 45 عاماً من مرحلة ما بعد العلو النابليوني للقوة العسكرية البريطانية رغم أنه كان لفترة محدودة . ومع قرار الانضمام للمعيار الذهبي gold standard اتخذت الدول تبني التجارة الحرة لأسباب خاصة بها وليس لأن بريطانيا أرغمتهم على ذلك. وبعد أن أصبحت التجارة الحرة وقاعدة الذهب أوسع انتشاراً كانت القوة العسكرية للمملكة المتحدة أكثر بعداً من الهيمنة. ولم يكن هذا الفعل يشكل بدايات الانحدار الاقتصادي الناتج عن التمدد الإمبريالي . وفي الحقيقة كانت الإمبراطورية البريطانية حسب تقدير سترينج، سوزان Strange, Susan تدار بتكلفة نسبية قليلة. وقبل عام 1914م حيث كان دافع الضرائب البريطاني الأقل تسديداً للضرائب بالمقارنة مع قرنائهم من مواطني القوى الكبرى المنافسة. وأفاد هوبسون بأن التكاليف العسكرية البريطانية خلال الفترة (1870-1913) بلغت 3.2% من صافي الناتج القومي (NNP) مقابل 9% من صافي الناتج القومي الأمريكي

(20) Neal Ferguson, et.al

(21) المصدر السابق

(22) Two Hegemonies, Geoffery Pigman.

(23) نبال فيرجسون، مصدر سابق

(24) (Paul Kennedy: the Rise and fall of the great powers)

(25) نبال فيرجسون مصدر سابق.

(26) نبال فيرجسون، مصدر سابق.

خلال الفترة من (1950-1974م) . ويقول كينيدي ، بول Kennedy , Paul في كتابه صعود وسقوط القوى العظمى أن المملكة المتحدة تمددت قبل عام 1914م كما هو واقع الولايات المتحدة اليوم . هذا رغم تعارض ذلك مع أعماله الأخرى والتي أشار فيها إلى التواضع النسبي للأعباء الإمبريالية للمملكة المتحدة(27). ويرى بارنت، كوريللي Barnett, Correlli أن الإمبراطورية البريطانية في عشرينات القرن الماضي تعد عبر التاريخ نموذجاً غير مسبوق في التمدد الإستراتيجي، رغم أن هذا التوسع له أثمان اقتصادية عويصة ومؤذية deleterious. وعند أوبراين O'Brien وهوبسون Hobson (فإن الوضع يختلف في حالة الولايات المتحدة حيث أنها وخلال نصف قرن تمثل النموذج الأوحده للهيمنة الجغرافية والسياسية منذ سقوط روما) (28).

4 . دعائم الهيمنة الأمريكية

يرتكز تميز الهيمنة الأمريكية عند أوبراين وهوبسون على أربع ركائز أساسية: وتكمن الركيزة الأولى في الاقتصاد حيث تفوقت الولايات المتحدة وتجاوزت كل منافسيها طوال القرن الماضي وفي ذلك يقول ماديسون وأنقس Madison, Angus وأبراموفيتش موسس Abramovits, Moses وديفيد، بول David, Paul (لا يمكن مقارنة انجازات المملكة المتحدة حتى في وهج الثورة الصناعية بما حققته الولايات المتحدة حالياً عن طريق الهيمنة الاقتصادية)ثانياً : الاستخدام المتعمد للولايات المتحدة لقوتها للتقدم المتوازن والمتعدد الجوانب والمتبادل للتخفيضات الجمركية من خلال الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة لاحقاً منظمة التجارة الدولية (W.T.O) وحسب جيلين، روبرت Gilpin, Robert تحققت التخفيضات التعريفية في مفاوضات كينيدي المستديرة عام 1967م بسبب الضغوط الأمريكية الشريطية والتي تمثل الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي بواشنطن عند تقديم القروض وتتعارض هذه العملية المفروضة بوضوح طوعاً أو كرهاً مع انتشار التجارة الحرة في القرن التاسع عشر كما يقول أوبراين وهوبسون. ويمكن إيجاد الدعامة الثالثة من السيطرة الأمريكية في الطريقة التي تتمتع بها الحكومات الأمريكية المتعاقبة بدور الدولار كعملة رئيسية قبل وبعد انهيار مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods والتي جعلت من أمريكا كما يقول أوبراين غير مقيدة كغيرها من الدول التي تعاني من العقبات المالية والعملات الصعبة وفي ذلك يقول جيلين، روبرت على لسان شارلس ديغول الرئيس الفرنسي الأسبق (أدت مثل هذه السياسات لهيمنة الدولار والذي منح الولايات المتحدة امتيازات بذخية extravagant privileges). وعلى لسان كاليو، ديفيد David Calleo تمتلك الحكومة الأمريكية المدخل نحو كنز الذهب الورقي ولهذا تمتلك القدرة على جمع الإعانات المالية من الأجانب على شكل رسوم سك الذهب والفضة Seigniorage وأخيراً نتجت الهيمنة الأمريكية جزئياً من الطريقة التي قادت بها العالم خلال نصف قرن عبر حلف شمال الأطلسي NATO لاحتواء دولتين عظميين.

على صعيد آخر هنالك فرضية غير قابلة للتحدى تنادي بوجود علاقة مباشرة بين معدلات النمو الإنتاجي PGR والهيمنة. وربما تجاهل هؤلاء العلماء كما يقول نيال فيرجسون أن الولايات المتحدة لم تعاني تقلصاً ملموساً لهيمنتها منذ عام 1950م رغم أن العديد من الاقتصاديات الأوروبية والشرق آسيوية حققت معدلات أعلى من النمو الإنتاجي منذ ذلك الوقت. ويقول ماديسون، أنقس Maddison, Angus (حتى يكون المهمين ناجحاً عليه أن يتمتع بالثراء والتوسع الجغرافي) ولكن المملكة المتحدة لم تكن كذلك عندما تجسدت فوق مشروعها الاستعماري في بداية القرن السابع عشر الميلادي بينما كانت الهند المحتلة من قبل بريطانيا تتمتع بالثراء والتمدد الجغرافي. وتعد الولايات المتحدة الآن غنية وكبرى من حيث المساحة الجغرافية وكذلك اليابان وألمانيا إلا أنهما يظلان بطريقة أو بأخرى قزمين في الجغرافيا السياسية.

5 . أثر معدلات الصرف

وحول أهمية أنظمة معدلات الصرف المقيدة يقول فيرجسون نيال: جاء هذا النظام معتمداً على القيود التشريعية على الصناديق الرأسمالية الأمريكية (قانون سعر الصرف الموحد لجون كندي EX.E.A). وبحلول مستهل السبعينات من القرن الماضي فإن المساعدة على استمرار تبادلية الذهب بدت مثل المعوق المنطوي على المفارقة التاريخية للنمو الأمريكي. وفي جميع الأحوال فإن القوة الأمريكية تضاعفت بصورة ملحوظة منذ حلول العملة غير المدعومة بالذهب أو الفضة Fiat money ومنذ تقويم معدلات الصرف. وبشكل الدولار اليوم الرصيد الرئيسي للاحتياطي النقدي العالمي وتبقى الولايات المتحدة اليوم الأقوى اقتصادياً وعسكرياً كما كانت قبل عام 1971م عندما أعلن ريتشارد نيكسون القضاء على القاعدة المعيارية للذهب. وفي الفصل الخاص به في كتاب الهيمنتان يقول مالت، لويس Mallet Louis أن تبني الولايات المتحدة للتجارة الدولية سوف يحدد مسار التقدم البشري خلال القرن القادم وسيكون له فعل الردة بأوربا . وأفاد وزير الخارجية الأمريكي كورديل هل Cordell

(27) Kenndey, Paul. The Rise of Fall of the Great Power

(28) مصدر سابق.

Hull عام 1941م بأن السياسات التجارية للإمبراطورية البريطانية خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر شاركت بصورة فعلية في خلق الظروف العقلانية والمزدهرة في العالم . وفي مقالهما عام 1953م بعنوان (استعمار التجارة الحرة) The Imperialism of Free Trade أفاد جالاغر، جاك Gallagher, Jack وربنسون، رونالد Robinson, Ronald (29) عن كيفية استخدام الفيكتوريين Victorians لقوة الأسطول والتمويل لفتح الأسواق خارج سلطتهم الاستعمارية. ويقول فيرجسون (2003) (30) بأن مديري المستعمرات البريطانية مثل لوجارد، فريدريك Lugard, Frederick تفهموا الفارق بين الحكم المباشر وغير المباشر عبر وكالة الحكام المحليين Local Potentates بسلطة ممنوحة من قبل المستعمر. وحول الفارق بين الإمبراطورية السورية والحقيقية يقول جاك ورونالد بأن البريطانيين لم يحكموا الأرجنتين فعلياً ولكن البنوك التجارية بمدينة لندن استخدمت تأثيراتها على السياسات المالية لتلك الدولة وقبل قرن شكّلت المملكة المتحدة أكبر مصدر لرؤوس الأموال وأسّمت لذلك مصر في العالم . أما الولايات المتحدة فتشكل اليوم أكبر مستورد لرؤوس الأموال على نحو واسع النطاق. ولكن في ظل التفوق الاقتصادي في الصناعات والمكننة الزراعية للولايات المتحدة من المستحيل على الدول المدينة تحقيق فوائض تجارية مرجوة لتعادل المدفوعات غير المرئية للدول الدائنة. ولفترة قصيرة في منتصف عشرينات القرن الماضي جذبت رغبة الولايات المتحدة في تمويل عجوزات الحساب الجاري للعديد من دول العالم انكماش التجارة الدولية. وعمل إقراض الولايات المتحدة للملكة المتحدة وبصورة خاصة باقى Market of last resort للإمبراطوريتها ليشكل جزءاً ضخماً من الاقتصاد العالمي. وعندما أصبحت الولايات المتحدة غير راغبة مثل المملكة المتحدة في منتصف عشرينات القرن الماضي وغير قادرة على الاستمرار في التمويل على النطاق الدولي حدث بذلك السبب انكماشاً كبيراً في التجارة الدولية. وتوسى الأمم نحو موازنة المدفوعات الدولية عبر تخفيض أسعار العملات والإعفاءات الجمركية والتبادل الثنائي مما يؤدي إلى انخفاض قيمة التجارة الدولية لما يقارب الثلثين. وبالمقابل تمكن مصدري المنتجات الأساسية PPEs واقتصاديات الدول المتقدمة من الخروج من أزمت سبعينات القرن الماضي ولكن بإخلالات خارجية كبيرة. ومديونيات فاقمت العجوزات المالية العالية وغير المسبوقة في ثمانينات القرن الماضي من ارتفاع المديونية وبصفة خاصة في اقتصاديات الدول المتقدمة الضعيفة حيث أن الزيادة على الطلب الكلي تمثلت في زيادة الواردات. وفي ثمانينات القرن الماضي عملت الولايات المتحدة كمقرض أخير ووحيد وبمساعدة صندوق النقد الدولي IMF على وجه الخصوص على إجبار مصارف الدول المتقدمة على تقديم القروض. وكان الإقراض أقل من المطلوب لتغطية عجوزات الحسابات الجارية المتفاقمة للدول النامية LDCs وبعض مصدري المنتجات الأساسية من الدول المتقدمة. وبدلاً من ذلك وخلاف عشرينات القرن الماضي قدمت الولايات المتحدة تمويل المقرض الأخير من خلال تعزيز واردات الدول المدينة. وبالمقابل قامت الولايات المتحدة بتمويل عجز حسابها الجاري المتفاقم عن طريق الاقتراض من اليابان وألمانيا اللذان عملا كمقرض أخير للولايات المتحدة والدول الأوروبية المدينة. ومثل المملكة المتحدة في أواخر عشرينات القرن الماضي لم تعد الولايات المتحدة قادرة على ممارسة دور السوق الوحيد حيث تشكل الآن المدين النهائي net debtor وتحتاج إلى فائض تجاري لتمويل مديونيتها . وإذا أرادت الولايات المتحدة الاستمرار في تعرية أصولها وموجوداتها وكان للدائنين الرغبة في تمويل هذا الدين المتصاعد فإن التوازن العالمي يمكن أن يتحقق بلا انكماش تجاري. إلا أن اليابان وألمانيا ولعدة أسباب أصبحت غير راغبتين وغير قادرتين على الاستمرار في تمويل عجز الولايات المتحدة.

6. نظرية استقرار الهيمنة

يقول كيندلبيجر ، شارلس أن السبب الرئيسي للانهيار العظيم Great Depression يعود إلى عدم قدرة بريطاني وعدم رغبة أمريكا آنذاك في الالتزام بمسئولية وضع الضوابط لاستقرار النظام الاقتصادي الدولي. ولا يعمل النظام الاقتصادي الدولي إلا إذا قامت الدولة الرائدة بتقديم خمسة أنواع من السلع العامة: تقديم قروض دورية أو على الأقل طويلة المدى ومستقرة ، القيام بمراقبة نظام معدلات صرف مستقرة نسبياً ، تأكيد تنسيق السياسات المالية الكلية والمحافظة نسبياً على الأسواق المفتوحة للسلع المخفضة Distressed goods والعمل كمقرض وحيد بتخفيض أو منح السيولة في الأزمات المالية . وقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى القضاء على السلع العامة الثلاث الأولى (1-3) لكندلبيجر والتي تتعلق في الغالب بالاستقرار طويل المدى. وأدى التحول عن معيار تكافؤ الذهب قبل الحرب نحو العملات الموثوقة إلى تباين معدلات التضخم وإلى انقسام معدلات الصرف ولهذا قامت القوى المتنافسة على الساحة الدولية بالاقتراض الشره لتمويل التكاليف الضخمة لإنتاج الحرب. وأدى هذا إلى انخفاض قدرة الدول الدائنة في فترة ما قبل الحرب مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا للاستمرار في تقديم نماذج من الإقراض الكبير والمستقر نسبياً والطويل الأجل للدول النامية ومناطق صادرات الإنتاج الرئيسية PPE . وأدى هذان العاملان قبل الحرب إلى تحطيم قدرة مصرف إنجلترا في تنظيم معيار الذهب. وترتبط السلعتان

(29) Robinson, Ronald and Gallagher Jack: The Imperialism of Free Trade (1953)

(30) مصدر سابق.

العامتان لكندليبجر (4-5) أكثر بإدارة الأزمات قصيرة المدى في فترة عدم الاستقرار. ولا يرغب المقرضون في تقديم قروض للدول الناشئة غير المستقرة سياسياً في شرق أوروبا. وتسعى الجهود البريطانية الحثيثة على شاكلة مشروع تيرمولين The Meulen Scheme للمساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتلك الدول (31). وتحاول الولايات المتحدة في الوقت الراهن استخدام موقعها الدائن للدفع بفتح أسواق الدول الأوروبية والحليفة. وأدى الفشل في معالجة مشاكل الديون في فترة ما بعد الحرب إلى عدم استتباب الاستقرار الاقتصادي الدولي في عشرينات القرن الماضي. وكان التمويل ضرورياً لمنع الدول المدينة من اللجوء لاستخدام وسائل غير متعلقة بالأسواق لموازنة مدفوعاتها الدولية. وحدث الخلل في التوازن عندما عجزت الدول في إيجاد الصادرات الوفيرة لتغطية مستوى الواردات بما فيها خدمات الديون. يشبه هذا حالة الدول المدينة التي تقوم باقتراض النقود للسيطرة على صادر ووارد الصناعات البديلة التي أطلق عليها أن أوردي على لسان ألبرت فيشلو (1990) (32) Abert Fishlow الاقتراض من أجل التنمية. في مثل هذه الدول يتم تسوية الديون من خلال آلية التسديد المنتظم إلى العجز غير المرئي وبالتالي تحاول هذه الدول تعويض العجز غير المرئي من خلال تصدير إنتاجها من الصناعات الجديدة. وتحتاج هذه الصناعات الجديدة إلى الوقت حتى تتضح وتبدأ في خلق الصادرات أو تخفيض الواردات التي تحتاجها الدول المدينة كجسر أو تمويل قصير المدى لتجنب عدم توفر السيولة النقدية (33).

بنهاية العشرينات من القرن الماضي لم يكن هنالك مقرضاً وحيداً ولا سوقاً وحيداً. وفي غياب ذلك اضطرت الدول التي عانت من عدم وفرة السيولة النقدية لاستخدام العديد من الإجراءات البعيدة عن الأسواق مثل القيود الكمية والتبادل الثنائي وعدم الالتزام بإيفاء الديون وذلك للحد من الواردات لإعادة موازنة حسابها الجاري. وبالمقابل أدى ذلك إلى تقليص فرص الصادرات لدول أخرى والتي وبأسباب الانتقام أو بأسباب عدم توفر السيولة قامت بإغلاق أسواقها. وفي عام 1929م أدت ازدواجية الانتقامية والأحباط وعدم الالتزام بإيفاء المديونيات إلى غلق الأسواق العالمية مما أدى إلى تخفيض التجارة الدولية بنسبة الثلثين وساعد ذلك بالفعل على الانهيار في ثلاثينات القرن الماضي. ولخدمة مديونياتها يجب على الدول المتقدمة والنامية LDC إما أن تحقق فوائض في تجارة السلع والخدمات مع الدول المتقدمة وإما أن تحصل على قروض لتغطية عجوزات دخول الاستثمارات المتركمة. ولأن كل الدول المتقدمة تعد دولاً مدينة عليها تحقيق فوائض تجارية مع الدول الدائنة لتتمكن من وقف صافي عجز دخل الاستثمار حتى لا تقع في دائرة العجز المتركم. بهذا لا تستطيع الدول المتقدمة المدينة كمجموعة من تحقيق الفوائض التجارية مع الدولة الدائنة لتحول دون عجز صافي الاستثمار حتى لا يتراكم الدين هذا مع ملاحظة أن الاستقرار الاقتصادي في هذا النظام يعتمد على الدولة الدائنة الكبرى التي تقدم التمويل المباشر وغير المباشر لموازنة الحسابات الجارية للمدنيين. وعندما يعجز الدائن الأكبر أو لا يرغب في منح التمويل فإن النظام التجاري سوف يجنح نحو الانكماش عندما تسعى الدول نحو الزيادة القصوى لفوائض سلعها وبضائعها من خلال فرض القيود على الواردات. وبدأ معظم مصدري المنتجات الرئيسية الحرب بمستويات مرتفعة من الديون الإنمائية. وكان لأستراليا وكندا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا والأرجنتين وشيلي والأرجواي ديوناً خارجية تصل إلى مجموع ناتجها الإجمالي المحلي GDP عام 1914 (34).

حفزت بريطانيا التوسع من حجم وارداتها بتقديم الوعود بشراء القمح والصوف والسلع الرئيسية الأخرى بأسعار ثابتة من مموليها التقليديين. وأزادت المساحات المخصصة لزراعة القمح بمقدار 34% خارج أوروبا خلال سنوات الحرب. وعندما عادت العمالة والأرض للإنتاج وعندما قامت الحكومات بتخفيض المشتريات المحددة الأسعار شهدت السلع الرئيسية انخفاضاً حاداً في الأسعار. وبالتالي كان للحرب تبعات مزدوجة على المدنيين من مصدري المنتجات الرئيسية بينما ساعد التضخم خلال الحرب وفوائض المدفوعات مصدري المنتجات الرئيسية لتخفيض دينهم الخارجي بمقدار 10%. وكان لتدني الأسعار بعد الحرب الأثر الكبير في العجز عن مقابلة خدمات الديون الكبيرة المتركمة. ولم يؤدي انخفاض الأسعار إلى تقليص المساحة الزراعية. ومن جملة مصدري المنتجات الرئيسية قامت المستعمرات البريطانية بالاقتراض بكثافة بهدف استخدام الجنود العائدين من الحرب كميزار عين. وبالمقابل جابه مصدري المنتجات الرئيسية الآخرين شروطاً تجارية متدنية خلال عشرينات القرن الماضي. وخلال الفترة (1920-1931م) تدنت أسعار القمح بنسبة 75% والبن بنسبة 75% والصوف بنسبة 70% والقطن بنسبة 66%. وانخفضت أسعار السلع التجارية الهامة على وجه العموم بنسب تراوحت بين (30%-50%) خلال نفس الفترة (35).

³¹) (Charles Kindleberger, the World in Depression 1929-1939. Berkeley: University of California, 1986), p. 289.

³²) (Anne Orde, British Policy and European Reconstruction after the first World war Cambridge: Cambridge University, Press, 1990) pp. 77-129.

³³) (Albert Fishlow, "Lessons from the past: capital Markets during the 19th Century and inter-war period", pp. 37-93 in Miles kahler, ed. Politics of international Debt (Ithaca: Cornell University press, 1985).

³⁴) Hermn Schwarts, In the Dominions of Debt: Historical perspectives on Dependent Development (Ithaca: Cornell University press, 1989), p. 36

³⁵) (Wiffred Malenbaum, the World Wheat Economy, 1885-1939 (Cambridge: Harvard University, 1953).

أدى تدني الشروط التجارية مع خدمات الدين إلى خلق عجوزات غير مسبوقه في الحساب الجاري وازدادت الحالة سوءاً بالحمائية والتي سبقت بكل المقاييس الفشل المفاجئ والشامل في ثلاثينات القرن المنصرم، وبعد عام 1920م عمدت جميع الدول إلى زيادة التعرفة الجمركية. وفي العام 1921م أصدرت بريطانيا قانون الحماية الجمركية للصناعات (Safeguarding of Industries Tariff). وفي العام 1922م قامت الولايات المتحدة بزيادة جماركها العالية أصلاً بقانون جمارك فوردني-ماككمبر (Fordney-McCumber Tariff). وفي عشرينات القرن الماضي قامت كل دول الكومنويلث بتعديل التعرفة الجمركية التفضيلية لمصلحة المملكة المتحدة وطالبت الأخيرة بمنحها حوافز تفضيلية لصادراتها. وقامت كل دول وسط أوروبا المحرومة من مصادر الدخل بحماية الصناعات الصغيرة ولجأت إلى تخفيض الرسوم الجمركية لمنع الدول الأخرى من استخدام سياسات الإغراق. وعكست السياسات الحمائية المتصاعدة تدني أهمية أوروبا في التجارة الدولية بعد الحرب. وبينما ازداد حجم التجارة الدولية عام 1926م بمقدار 10% عما كانت عليه عام 1913م إلا أن حصة أوروبا انخفضت من 60% إلى أقل من 50% خلال نفس الفترة (36). وأفاد التوسع التجاري في عشرينات القرن الماضي الولايات المتحدة التي حققت فوائض في سلعها الإنتاجية وحسابها الجاري بينما عجزت الدول المصدرة للمنتجات الرئيسية عن إيجاد عملات صعبة كافية لخدمة ديونها وتسديد فوائضها ولما واجهه الوضع لجأت الولايات المتحدة إلى فرض مستويات عالية من الإجراءات الحمائية. وبنهاية العقد أصبحت هذه التعرفة الجمركية مصدات استثنائية بدلاً عن وسائل لتحقيق الإيرادات. وباستثناء بريطانيا خرجت الدول الأوروبية من الحرب مدينة. وكانت الولايات المتحدة الدائن الأكبر. وكانت فرنسا مدينة لبريطانيا بمقدار 3 مليار دولار وللولايات المتحدة بمقدار 4 مليار دولار أما بريطانيا فكانت مدينة للولايات المتحدة بمقدار 4.7 مليار دولار وكانت باقي الدول الأوروبية مدينة لفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بواقع 3.5 و 8.1 و 3.2 مليار دولار على التوالي (37). وأدى ذلك الانتقال في مكانة معظم الأمم الأوروبية الصناعية إلى إرباك التوازن بين تدفق رؤوس الأموال والبضائع الذي كان محققاً في القرن التاسع عشر. وبينما قامت بريطانيا بإقراض دول أوروبا قامت بالاقتراض من الولايات المتحدة حيث تحولت من الدائن الأكبر للنظام الدولي إلى الدائن الهامشي ومن ثم المدين بالمقارنة مع الولايات المتحدة. وكمدن صريح للولايات المتحدة وجب على بريطانيا تحقيق فوائض تجارية ثنائية مع الولايات المتحدة أو فوائض تجارية ضخمة مع دول أخرى حققت بدورها فوائض مع الولايات المتحدة. وبعد تحقيق هذا أمراً صعباً. وعلى سبيل المثال بلغت الصادرات البريطانية للولايات المتحدة عام 1923م، 61 مليون جنيه ولكن الحكومة البريطانية وحدها وبخلاف التزاماتها لدى الدائنين بلغت حرجتها 33 مليون جنيه للإيفاء بديون الحرب لدى الولايات المتحدة (38). وانعكست هذه الصعوبات في عدم قدرة بريطانيا على القيام بدورها الرائد. وارتفع عجز التجارة السلعية للمملكة المتحدة بمقدار 43% خلال الفترة 1921- 1931م بالمقارنة مع عقد زمني في حقبة ما قبل الحرب. إلا أنه وفي نفس الوقت فإن فوائض التجارة غير المنظورة لبريطانيا ترجعت بمقدار 20% مما جعل فرص تقديمها للقروض أقل. وفي مناطق أخرى من أوروبا زادت تعويضات ألمانيا الأمر سوءاً بحيث إذا قامت ألمانيا بتحقيق فوائض كبيرة وكافية في حسابها الجاري لدفع التعويضات فإن ذلك سوف يؤدي بدوره إلى الإخلال بتوازن الحسابات الجارية للمدنيين التقليديين والدول غير الأوروبية. أما عدم تسديد ألمانيا للتعويضات فسوف يضع عقبات إضافية على عاتق الدول الأوروبية المدينة وبالأخص فرنسا. ولهذا سوف يظل الجميع باستثناء الولايات المتحدة مجبرين على محاولة مضاعفة فوائض الدولار والجنيه الإسترليني في التجارة الدولية من أجل الحصول على العملات الصعبة للإيفاء باستحقاق خدمة الدين. ولم تحقق الكثير من الدول ذلك حيث أنه وقبل الحرب تمكنت الدول الأوروبية الكبرى من تحقيق فوائض من خلال الفوائض التجارية مع بريطانيا أو عبر تقليص فوائض اقتصاديات المستعمرات الواقعة تحت السيطرة المطبقة مع العالم الخارجي بما فيها الولايات المتحدة. وبهذه الطريقة تمكنت بريطانيا من معادلة عجوزاتها التجارية وعائدات الاستثمار مع الدول الواقعة تحت سيطرتها وبالمقابل حققت مستعمراتها فوائض تجارية مع الولايات المتحدة وأوروبا. إلا أن انحسار الشروط التجارية في مرحلة ما بعد الحرب وتجميد الديون في الدول المصدرة للمنتجات الرئيسية أرغمت هذه المناطق لفرض القيود على الواردات. وهكذا جنت الأمبراطوريات الاستعمارية عملات صعبة أقل واعتمدت بالأساس على مستعمراتها. وعجزت الدول الأوروبية من تحقيق فوائض مع نظيراتها حتى تقوم بتسديد مديونياتها مع الولايات المتحدة وبقاعدة حسابية فإن الفائض التجاري الذي تحققه دولة ما يكون عجزاً أو أزمة لدى الدولة الأخرى. ويتمثل الحل الواضح لهذه الدول في التصدير للولايات المتحدة لجني الدولارات لمجابهة خدمات ديونها ولكن الدول الأوروبية وكذلك مصدري المنتجات الرئيسية PPEs وجدوا مصاعباً كبيرة في تحقيق الفوائض عبر التصدير المباشر للولايات المتحدة فالقليل من الدول الأوروبية ومصدري المنتجات الرئيسي لديها بضائع يمكن تسويقها بالولايات المتحدة. علي أن الولايات المتحدة مكنتها ذاتياً في معظم الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية وهي ليست في معظمها منتجات استوائية ولهذا تقوم الولايات المتحدة بجلب معظم

³⁶ (Orde British Policy and European Reconstruction, P. 328.

³⁷ (A.E. Safarian, the Canadian Economy in the Great Depression (Toronto: University of Toronto Press, 1959) p.

³⁸ (Kindleberger, the World in Depression, P. 24

احتياجاتها من المطاط من ليبريا والفواكه من أمريكا الوسطى، أما أسواق البن والحريز وبقية الطلب على المطاط والقصدير فتعد أسواق صغيرة للأوربيين لتحقيق فوائض من صادرات مستعمراتها. وقد ظهرت إشكالات مماثلة لصادرات المواد المصنعة وفي الولايات المتحدة جسدت الحرب العالمية الأولى هيمنة تجسير الإنتاج الأعلى بنظام تجميع طرق الإنتاج وبالإضافة إلى الميزات الطبيعية بقرب الأسواق وشبكات التوزيع القائمة وولاء العملاء (الزبائن) جعل هذا التميز الإنتاجي من المستحيل على الأوربيين تصدير سوى القليل من الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة مثل المنتجات الكهربائية والكيميائية الألمانية والقليل من السلع الكالمية البريطانية والفرنسية. وكان للميزات الكامنة في نظام التجميع الإنتاجي ALP للولايات المتحدة أثره في منع الواردات من جهة والسماح للشركات الأمريكية لتصبح شركات متعددة الجنسيات تنشأ فروعاً لها بأوروبا. وأنخفضت الواردات كجزء من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة خلال عشرينيات القرن الماضي وهكذا أصبحت المستويات القصوى للواردات ثابتة نسبياً عندما كان الأوربيون يسعون إلى زيادة الصادرات. وبينما أصبحت الولايات المتحدة مستورداً للقليل من السلع الخاصة إلا أنه وعلى المستوى الكلي تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق فائضاً كبيراً من البضائع التجارية. وبينما بلغ هذا الفائض 1% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة سنوياً في المتوسط خلال عشرينيات القرن الماضي كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة كبيراً جداً بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم بحيث جعلت ميزان مدفوعات أي دولة غير متوازن وخلال عشرينيات القرن الماضي نمت الولايات المتحدة من 30% إلى 40% من إجمالي صناعات ومدخيل العالم (39).

7. توازن معاملات التجارة الدولية

جميع المدنيين من الدول النامية والمتقدمة لا يستطيعون إيجاد مبيعات كافية للولايات المتحدة لموازنة حساباتهم إلا أن هنالك ثلاث أشياء تؤدي إلى توازن المعاملات التجارية الدولية :

أولاً : تمكن ألمانيا من إنتاج سلع بقيمة 132 مليار مارك وهي جملة تعويضات الحرب التي فرضها الحلفاء الأوربيين. ولكن احتلال فرنسا لاقليم السار الألماني أكد استحالة ذلك.

ثانياً : أن تجميد الديون منذ الحرب العالمية الأولى كان يمكن إعفاهه بواسطة الدائنين لتحرير أموال المدنيين للإقبال نحو السلع التجارية. وحدثت الإعفاءات الجزئية للديون عقب إعادة محادثات ثنائية قامت بها الولايات المتحدة مع مدينتها بعد عام 1924م ولكن هذه الإعفاءات في الغالب امتدت إلى إنهاء المديونيات بتسديد مجدول ومستمر وممول وبتخفيض بسيط لمعدلات الفائدة على تلك الديون. ولم تقضي هذه الإجراءات على تلك الديون وأدى الارتفاع الكبير في معدلات التضخم خلال الحرب العالمية الثانية إلى الانخفاض في قيمة العملات.

ثالثاً : يمكن للولايات المتحدة أن تصبح المقرض الوحيد للعالم بتمويلها لعجوزات المدنيين. وحدث هذا بالفعل وأدى إلى تفعيل الاقتصاد الدولي خلال عشرينيات القرن الماضي. وخلال هذه الفترة أقرضت الولايات المتحدة حوالي العشرة مليار دولار، وبالمقارنة تساوي هذه العشرة مليارات دولار حوالي 25% من إجمالي القروض التي قدمتها الدول الدائنة في القرن التاسع عشر منافسة لخطة مارشال Marshal Plan بعد الحرب العالمية الثانية وممثلة إجمالاً حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي GDP للولايات المتحدة في العشرينيات من القرن الماضي. وأعدت الولايات المتحدة دورة فوائض حسابها الجاري خلال عشرينيات القرن الماضي أكثر مما حققته اليابان خلال ثمانينيات القرن الماضي. وبدأ الإقراض بسخاء مع خطة داويس Dawes Plan عام 1924م وما تبعها من تخفيضات للدول الحليفة وأدى إقراض ألمانيا بمقدار 10 مليون دولار وفقاً لخطة داويس إلى زيادة قروض الولايات المتحدة لما وراء البحار. وخلال الفترة 1924م-1929م قامت مؤسسات التمويل الأمريكية بتعويم 6.4 مليار دولار في شكل قروض مما أدى إلى زيادة ضعف معدلات التمويل خلال الفترة 1920-1923 ذهب 75% منها مباشرة للحكومات الأجنبية وبلغ حجم القروض الأمريكية إلى أوروبا وأميركا اللاتينية وكندا النصف والربع والسدس على التوالي وتدفق الباقي نحو القارة الآسيوية وبالأخص اليابان.

مكن السماح للمدنيين الأوربيين ومصدري المنتجات الرئيسية لتسديد دفعيات الديون والاستيراد من بريطانيا الإقراض الأمريكي لبريطانيا من زيادة حجم قروضها. وباستثناء الاعوام 1925-1929 و 1931م عندما قامت الدولة بحظر القروض لدول ما وراء البحار قامت بريطانيا بتقديم قروض لدول ما وراء البحر بلغت 3.3 مليار دولار في عشرينيات القرن الماضي، منها 72% لمستعمراتها وعلى رأسهم أستراليا وبلغ حجم الإقراض الأمريكي والبريطاني في العشرينيات حوالي 50% من حجم الإقراض العالمي قبل عام 1914م بشروط اسمية وحوالي 25% بعد حساب معدلات التضخم (40). وأدى الإقراض الأمريكي إلى حل مشكلة موازنة الانسيابات الرئيسية للدول التجارية. وسوف تظل المشاكل الكامنة تحت السطح وسوف يسوء تراكم الدين الإضافي لخمس سنوات إضافية. وعلى سبيل المثال فإن خدمة الديون للمستعمرات البريطانية والدول الخاضعة للسيادة البريطانية

(39) Alfred Chandler. The Emergence of Managerial Capitalism. Business History Review 58, 1984.

(40) Paul Bairoch. International Industrialization Levels: 1750-1980. Journal of European Economic History 11, (1982) pp. 292-299.

ازدادت من 725 مليون دولار في العام لسنة 1923م إلى 900 مليون دولار عام 1928م(41). وخلال هذه الفترة فإن شركات الصناعة والتمويل الأمريكية العابرة للقارات قامت بخلق علاقات استثمارية ضخمة ومحكمة ومعقد وطويلة المدى مع الدوائر الأوروبية المالية والصناعية(42). ولكن الحقائق والوقائع الاقتصادية والسياسية ألحقت الهزيمة برغبات ربط الولايات المتحدة بمصير أوروبا. فمعظم الشركات الأمريكية مرتبطة ومتكيفة مع الأسواق المحلية. واقتصادياً فإن حملة رأي المال السائل بالولايات المتحدة لم يكونوا مرتبطين بأوروبا مثل الشركات الصناعية متعددة الجنسيات واعتمدوا إلى حد كبير على التكهن في نظرهم نحو الاستثمار. وقاموا عام 1928م بإعادة توجيه استثماراتهم بسوق البورصة المزدهر بينما كانت الشركات الأمريكية تستثمر بكثافة في المصانع والمعدات الجديدة. وعندما ساءت أوضاع سوق البورصة عام 1929م وانهارت بعد فشل وإخفاق البنوك بأسباب سياسات مالية لم يتبقى سوى القليل من رؤوس الأموال للاستثمار فيما وراء البحار. في غياب المقرض الوحيد انهارت التجارة الدولية تحت ضغط تخفيض قيمة العملات المنافسة والقيود التجارية والصفقات التجارية الثنائية وبالتالي انخفضت القروض من 2.9 مليار دولار عام 1929م إلى 1.1 مليار دولار عام 1932م.

تشابه مصادر وتركيب واتجاهات المديونية الدولية اليوم إلى حد كبير مديونيات فترة ما بين الحرب ولهذا نشأت مشكلتين مترابطتين للدين. أولاً: حملت الدول المصدرة للمنتجات الرئيسية PPEs والعديد من الدول الصناعية الحديثة NICs مستويات عالية وغير محتملة من الديون وثانياً: حالت المستويات العالية للديون في الأسواق الطبيعية للدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الرئيسية PPEs وصادرات الدول الصناعية الحديثة دون كافة عجوزات حسابها الجاري التي تحتاج إليها لتسديد مديونياتها. وتنتج ديون الدولة المتقدمة بصورة أكبر من جهودها لتحقيق استمرارية نمط معايير المعيشة في مواجهة مزيج صدمات النفط وعدم الاستقرار الاقتصادي خلال فترة السبعينات وكذلك من ممارسة أكثر من نشاط للتمويل بالعجز الكينزي خلال الثمانينات. وأدى هذا الانفاق بالعجز إلى خلق الديون وبالأخص بأوروبا حيث تقيدت معظم العملات بالمارك الألماني غير القابل للتضخم. وبالاعتماد على ميزان الموارد المحلية أتخذ الدين المقيد في البداية شكل الدين العام المحلي ومن ثم الدين العالمي. وقد خبرت الاقتصاديات الضعيفة لدول مثل أستراليا وكندا ونيوزيلندا والدنمارك وإيرلندا في الغالب تدفقات آتية من الانفاق بالعجز في الواردات الإضافية ومن ثم الزيادة في حجم الديون الخارجية وبحلول عام 1990م على سبيل المثل بلغت ديون أستراليا 100 مليار دولار أمريكي لتصبح الدولة المدينة الثالثة على مستوى العالم خلف الولايات المتحدة والبرازيل. وكما حدث في عشرينات القرن الماضي لم تتمكن هذه الدول المتقدمة المدينة من تغطية عجوزات دخل الاستثمار فيما بينها لتترك الصادرات فقط لأي من الدول المصدرة للمنتجات الرئيسية والدول الصناعية الحديثة ولتقترض من الدول الدائنة أو تقوم بالتصدير لها. وفي الحقيقة وبضغوط من صندوق النقد الدولي لزيادة فوائدها التجارية للحد الأقصى قامت معظم الدول المصدرة للمنتجات الرئيسية PPEs والدول الصناعية الحديثة NICs بقويم وتصحيح ظاهرة لقائمة كبيرة من القيود على الواردات. واتخذت إجراءات قاسية لتخفيض العملة خلال أواخر الثمانينات وأزاحت تخفيضات أسعار النفط المستمرة منظمة الأوبك OPEC كمستورد رئيسي وحتى المملكة العربية السعودية أصبحت دولة مقترضة بنهاية عقد الثمانينات. وخلال فترة الثمانينات اختارت معظم الدول الصناعية الاقتراض من الدول الدائنة القليلة المتبقية في النظام مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان(43).

خلال الفترة 1988-1990م فإن الدول الأوروبية المنضوية تحت لواء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OPEC تمكنت من تحقيق فائض في الحساب الجاري بمعدل سنوي بلغ 7 مليار دولار أمريكي. ولكن ألمانيا لوحدها تمكنت من تحقيق فائض في حسابها الجاري بلغ 55 مليار دولار أمريكي مما يعني بأن الدول الأوروبية المنضوية تحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حققت عجزاً بلغ 48 مليار دولار أمريكي. وهكذا اقتترضت الدول الأوروبية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ألمانيا حتى تتقابل غاياتها. واستمر هذا الوضع حتى نهاية عقد الثمانينات وفي ذلك الحين ارتفعت المديونية الخارجية للدولة المتقدمة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما تبخرت فجأة رؤوس الأموال المجمعة. وأصبحت مصادر الدين بين الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الرئيسية والصناعية الحديثة متوازية مع مصادر ديون العشرينات وكذلك مشاكلها. وحتى قبل صدمة النفط في 1979/1980م فإن الدول النامية المدينة إتبعت سياسات متعمدة للاقتراض من أجل التنمية. وبعبارة موهمة للتناقض فإن نجاح إستراتيجيات التنمية في اقتراض النقود لتمويل الصادرات الصناعية أدى إلى صعوبات في خدمة الديون بعد صدمة النفط. وأدى الاقتراض من أجل التنمية إلى خلق زيادة في عرض السلع المصدرة بحيث تدنت شروط التجارة للمصدرين من الدول النامية. وبخلاف فترة ما بين الحرب فإن تدني هذه الشروط التجارية شملت أيضاً صادرات المنتجات الصناعية. وهكذا فإن دولة بقاعدة عالية من تنوع الصادر مثل البرازيل شهدت انخفاض في شروط التجارة بلغ 45% خلال الفترة 1977-1985م وقد بدأ قبل صدمة النفط

(41) Fishlow, " Lessons from the past, " pp. 72-73.

(42) Charles Kindleberger, World in Depression, p.84.

(43) Kindleberger, World in Depression, p. 170

الثانية وازداد بعدها(44). ومثل التغيير المفاجئ في نماذج الطلب في مرحلة ما قبل الحرب في العشرينات فإن صدمة النفط في 1979-80 جعلت الوضع أسوأ بالنسبة لمشكلة تدهور شروط التجارة التي جابهت الدول النامية. وعندما ارتفعت أسعار الفائدة بمقاييس تاريخية في الفترة 1980-1982م أدت إلى تأكيد الفشل بغير ما كان عليه الحالة في بداية العشرينات. وكما في العشرينات احتاجت الدول المصدرة للمنتجات الرئيسية والدول الصناعية الحديثة لتمويل خدمات ديونها إلى وسيلتين: إما اقتراض أموال جديدة م الدائنين أو خلق فوائض لصادراتها مع تلك الدول. ولكنه مثل ما كان في فترة ما بين الحرب فإن ارتفاع مستويات الدين الخارجي وارتفاع مستويات الإجراءات الحمائية للدول المتقدمة أدت إلى إقصائهما كمنفذ للسلع باستثناء الولايات المتحدة.

وبخلاف بريطانيا عقب الآثار الكارثية للحرب العالمية الأولى كان الوحيد للولايات المتحدة مجالاً أوسع للتنفس الاقتصادي لتنظيم المقرض الوحيد للدول المصدرة للمنتجات الرئيسية والدول الصناعية الحديثة الخارجة لتوها من الفوضى الاقتصادية في السبعينات وخلال الثمانينات قامت الولايات المتحدة بتنظيم كلا النوعين من الإقراض للدول النامية. أولاً استوفت الولايات المتحدة الدور التقليدي للمقرض الوحيد Lender of last resort لللاحق بالأزمة المكسيكية الوشيكة الوقوع في أغسطس 1982م. وأرغمت البيروقراطية الأمريكية باستخدامها لصندوق النقد الدولي كآلية للولايات المتحدة وبنوك أخرى إلى إعادة تمويل ديون الدول النامية كشرط لتلك البنوك لاستلام دفعيات الفوائد التي تستطيع الدول النامية تقديمها(45). ولكن انسياب الفائدة والعمولات ورأس المال فاقت هذا الإقراض المفروض مما أدى إلى خلق عجوزات غير مرئية للدول النامية والتي يجب تمويلها عبر فوائض التجارة. وهنا لعبت الولايات المتحدة دورها الثاني كسوق وحيد وبينما ازدادت الحمائية بالولايات المتحدة خلال هذه الفترة بقي السوق الأمريكي مفتوحاً بالمقارنة مع الأسواق الأخرى. وقد سجلت الولايات المتحدة بمفردها من بين الدول الدائنة في الثمانينات عجوزات مستمرة في حسابها الجاري وسمحت الولايات المتحدة للدول النامية المدينة والدول الأوروبية المدينة خلال منتصف الثمانينات خلال فترة ارتفاع سعر الدولار، للقيام بماتحتاجه من فوائض حساباتها الجارية حتى تتمكن من تسديد خدمات ديونها.

في عام 1987م تمكنت الولايات المتحدة من امتصاص 22% من إجمالي الصادرات الصناعية في العالم بالمقارنة مع 12% عام 1975م وامتصت الولايات المتحدة أيضاً أكثر من 50% من صادرات المواد المصنعة للدول الصناعية الحديثة. وبالمقابل فإن اليابان ورغم أن اقتصادها يبلغ نصف حجم الاقتصاد الأمريكي إلا أنها قامت بامتصاص فقط 4% من الصادرات الصناعية العالمية بالمقارنة مع 2% عام 1975م تعود العجوزات التجارية الضخمة للولايات المتحدة في الثمانينات إلى أسباب لجوءها إلى الاستيراد الإضافي من الدول النامية المدينة وخسارتها للصادرات إلى أسواق نفس هذه الدول النامية ذات الإجراءات الحمائية. ويبلغ حجم العجز الكلي لحساب الجاري الأمريكي 998.097.000 دولار خلال الفترة 1980-1989م بحيث بلغ عجزها مع الدول النامية 47% من حجم هذا العجز الكلي بينما بلغ عجزها الثاني مع اليابان 38%(46).

ويجب ملاحظة أن هجمة الدول النامية بنهاية العقد تمتلك ناتجاً محلياً إجمالياً كبيراً يصغر قليلاً عن الناتج المحلي الياباني ومنطقياً كان للدول النامية تحمل الجزء الأقل من العجز. ومثل الإقراض الأمريكي في فترة ما بين الحرب فإن ضخ الدولارات في الاقتصاد الدولي عبر عجز الحساب الجاري الأمريكي منعت الدول من اللجوء إلى اتخاذ إجراءات صعبة من التدابير غير السوقية للموازنة. وللأسف وكما في العشرينات فإن ضخ السيولة الأمريكية لن يستمر إلى الأبد ومثل بريطانيا في نهاية العشرينات فإن الولايات المتحدة بنهاية الثمانينات لن تتمكن من الاستمرار في تمويل التجارة الدولية وسوف تترجع تأثيرها إلى إقليم ضيق في نصف الكرة الغربية من خلال معاهدات تجارية حرة مع كندا والمكسيك.

خلقت عجوزات الحساب الجاري الأمريكي خلال الثمانينات ما يشبه حالة دين البرازيل الخارجي لكل سنة بعد عام 1985م وبينما بدأت الولايات المتحدة في الثمانينات كأكبر دولة دائنة إلا أن ديونها بلغت 375 مليار دولار بنهاية عام 1990م(47). وعندما أصبحت الولايات المتحدة دولة مدينة جابهت نفس الخيارات التي واجهها المدينين الآخرين ولهذا إما أن تخلق فوائض تجارية لاجهاض عجزها الغير مرئي وإما أن تعثر على دولة راغبة في الاستمرار في تمويل عجز ميزانها الجاري. في الفترة 1987-1990م ازدهرت الصادرات الأمريكية ونمت أسرع من صادرات أي من الدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وحصلت الولايات المتحدة عام 1990م للمرة الأولى على مركز المصدر الأول منذ أوائل الثمانينات. ويكونها السوق الأوحده خلال الثمانينات فإن سياسة الولايات المتحدة الاقتصادي الخارجية والداخلية خلال نفس الفترة أدت إلى تسجيل الهيمنة الأمريكية وكما في العشرينات عندما قامت الولايات المتحدة بتمويل السيولة البريطانية للهيمنة كان للولايات المتحدة أيضاً من قام بتمويلها خلال الثمانينات. ويشكل نظير العجوزات التجارية للولايات المتحدة الفوائض الضخمة للحساب

(44) OECD, OECD Economic outlook # 47, June 1990 (Paris: OECD, 1990), P.31

(45) Eliana Cardoso and Albert Fishlow: Macro economics of Brazilian External Debt. in jettrey sachs, ed., Developing country debt and the world economy. University of Chicago Press (1989)

(46) Philip Wellons, Passing the Buck: banks, government and third World Debt. Cambridge: Harvard University Press, 1987).

(47) Economic is the Economist, December 1990, p. 100.

الجاري لألمانيا واليابان وخلال الفترة 1983-1990م أقرضت اليابان دول ما وراء البحار ما يقارب 600 مليار دولار. وقدم الألمان قروضاً بلغت 240 مليار دولار ومنذ ذلك الحين فإن أغلب القروض الألمانية اتجهت نحو أوروبا لتغطية العجز في الحسابات الجارية. وقامت اليابان بتمويل قدرة الولايات المتحدة للعمل كسوق أوجد بشراء حوالي 250 مليار دولار من موجودات القطاع الخاص. وفي عام 1987م على سبيل المثال قامت اليابان بتصدير 137 مليار دولار من رأس المال.

8. اليابان كمقرض وحيد

عملت اليابان كمقرض أوجد غير مباشر خلال فترة الثمانينات ومثل الولايات المتحدة في العشرينات تقلدت اليابان القيادة وأدت سرعة تحرير نظام التمويل الياباني إلى فتح مضخات لإنسياب رأس المال. ويتردد اليابان عن تمويل الدول النامية غير القادرة على الإيفاء بالالتزامات النقدية قام اليابانيون بالمقابل بتمويل الولايات المتحدة التي سعت نحو استعادة حركة التجارة الدولية، وانقلبت الوعود اليابانية بعد عام 1987م لإعادة تمويل 30 مليار دولار من فائضها التجاري لصالح الدول النامية لتعني زيادات طفيفة في المساعدات المقيدة، وإسعافات انقاذية لبنوط يابانية والمشاركة في المبادرات الأمريكية مثل خطة برادي Brady Plan لعام 1989م للمكسيك. ومثل الولايات المتحدة في فترة ما بين الحرب ظل اليابانيون يقدمون القروض بحذر ويقومون في الغالب بإقراض شبه الدائنين ولا يبدون أكثر التزاماً لجعل المتغيرات الاقتصادية والسياسية ضرورية لجعل النظام الدولي يعمل ومثل الولايات المتحدة في العشرينات فإن تفويض اليابانيون بالإقراض سيكون مؤشراً لبدائية انكماش التجارة الدولية.

كان على الدائن الأكبر الاستمرار في تمويل خلل الحساب الجاري للمدينين وإلا فعليه مواجهة خلل حسابه الجاري. ومثل الولايات المتحدة في العشرينات فإن الاقتصاد الياباني بالضرورة كان مغلقاً أمام الواردات. ومثل إدخال نظام خطوط التجميع الصناعي في عشرينات القرن الأمريكي فإن إدخال اليابانيين في الوقت المناسب للصناعات والأنظمة للتحسينات المستمرة جعل من العديد من القطاعات مقاومة للاستيراد وببساطة على قاعدة تباين الإنتاجية Differential Productivity وفي قطاع السيارات على سبيل المثال فإن أفضل المصانع اليابانية بلغ كفاءة أعلى بحوالي 80% بالمقارنة مع جميع مصانع السيارات في العالم (48).

وفي العديد من القطاعات الأخرى وبالأخص القطاع الزراعي فإن المعدلات القصوى من الحماية حالت دون اليابان للعمل كسوق أوجد Market of last resort وبغياب اصلاحات ممارسات التجارة اليابانية فإن اليابان قد تعمل كمقرض وليس كسوق أوجد. وحتى هذا النشاط الياباني ربما انحسر في انسحابها من الإقراض الولي وبنفس القساوة التي صاحبت انسحاب الولايات المتحدة بعد عام 1928م ولفنفس الأسباب. وكما في العشرينات بالنسبة للولايات المتحدة فإن ميزات الإنتاجية العالية ثرجمت في الاستثمار المباشر بواسطة الصناعات المتعددة الجنسيات. ومثل ما حدث للولايات المتحدة في العشرينات فإن غالب الإقراض الياباني حدث في شكل مجموعة استثمارات خاصة. وفي عام 1989م قام المستثمرون اليابانيون بشراء ما قيمته 94.1 مليار دولار في شكل صكوك ومستندات حيث بلغت سندات الخزنة الأمريكية 30% منها (49). وبالمثل قدمت البنوك اليابانية العالمية قروضاً بلغت 25% من جملة العملات الأوروبية. وكما حدث للولايات المتحدة عام 1929م فإن انسياب مجموعة الاستثمارات الخاصة تم تعويقها بعوامل العرض والطلب في التسعينات. وتزايد حجم الإقراض الياباني في الثمانينات في أجزاء متساوية عبر التمدد الكبير للقاعدة المالية باليابان بواسطة موجة من التكهات في سوق البورصة مصحوبة بتوسع القاعدة المالية والأرباح الكبيرة التي جنتها الشركات اليابانية في أسواق الصادر وبواسطة الانخفاض الكبير لسعر الدولار بعد عام 1986م. ولكن ارتفاع معدلات أسعار الفائدة المحلية وانتهيار أسواق العقارات والبورصة أدت إلى تراجع رغبة اليابان وقدرتها في الاستثمار في عالم ما وراء البحار. وعلى جانب الطلب فإن الفرص المحلية في اليابان عامي 1989 و 1990 كانت تبدو الأفضل مما وراء البحار وفي هذه السنوات فإن عرض النقود ارتفع بواقع 10% سنوياً بالمقارنة مع 2.3% فقط بالولايات المتحدة (50). وخوفاً من التضخم المحلي اللاحق بهذا التمدد النقدي لجأ بنك اليابان إلى سياسة التشدد النقدي وأواخر التسعينات ورغم تدهور معدلات التخفيض في منتصف عام 1991م قامت الحكومة اليابانية بسداتها بأسعار فائدة عالية خلال عام 1991م. أن ارتفاع المنحنى في معدلات الفائدة المحلية بالإضافة إلى الخوف مما أدى إلى تخفيض قاعدة جانب العرض للاستثمارات اليابانية لما رواء البحار. ورغم أن الاستثمار في عالم ما وراء البحار يعد الأفضل للصحة الدائمة للاقتصاد العالمي إلا أن ضعف اقتاد الولايات المتحدة بعد ثماني سنوات من خدمتها كسوق أوجد أدى إلى منع اليابان من المزيد من الإقراض دعماً لذلك الدور. وعلى جانب العرض فإن الكثير من الأموال المقدمة

(48) Terutomo Ozawa. Recycling Japan's Surplus (Paris: OECD, 1989).

(49) Paul Anderson and Mark Snowdon "Globalization: Implications for the Automotive Industry," In EIU International Motor Business, (London: Economist Intelligence Unit, January 1990), pp.96-97

(50) New Yor; Times, 11 January 1991, D-8.

كقروض بواسطة البنوك والمستثمرين الآخرين أدى إلى تصدير رأس المال الذي حدث بسبب انفجار قيمة سوق البورصة والعقارات خلال النصف الثاني من الثمانينات. وخلال الفترة 1982-1989م ارتفعت أسعار الأراضي لأكثر من 300% (51)، وحدث انفجار آخر لقيمة سوق البورصة والأوراق المالية عندما تضاعف مؤشر نيكى Nikkei Index ثلاث مرات خلال الثمانينات ولكن قيمة العقارات والبورصة انهارت خلال عام 1990م وفي عام 1989م وانخفضت قيمة العقارات بمقدار 20% وربما في اتجاهها نحو 30% من الانخفاض الكلي والذي سوف يعيد قيمة الأراضي إلى مستواها التاريخي بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي. وحتى إذا لم تحدث انخفاضات متتالية كما خشي البعض فإن المعايير المصرفية العالمية الجديدة تعني أن الانخفاضات الجارية في قيمة العقارات والبورصة تؤثر فعلياً على قدرة البنوك اليابانية في الاستمرار بالإقراض في ما وراء البحار. وفي عام 1987م وافقت دول مجموعة العشرة G-10 على إلزام مصارفها بحزمة معايير لتوفير الأموال يعلنها بنك الاستيطان الدولي BIS في مدينة بازل (52).

تطلبت هذه المعايير الجديدة لبنك الاستيطان الدولي من البنوك تعديل مخاطر رأس المال إلى 8% من نسبة الأصول بحلول عام 1992م وسمح للبنوك اليابانية تحت مظلة قوانين حسابات بنك الاستيطان الدولي أن تدخل في حساباتهم 45% من المكاسب الرأسمالية غير الملحوظة الناتجة عن أسهم الشركات والعقارات في إطار تلك النسب. وبعد الانهيار عام 1990م تمكن أحد البنوك اليابانية العالمية الرئيسية من الاستجابة لمتطلبات بنك الاستيطان الدولي عام 1991م وكانت جميع البنوك اليابانية الأخرى تحت مستوى الـ 8% واضطرت لاقتراض أموال جديدة بنسب عالية من الفوائد لمقابلة المعايير الجديدة لبنك الاستيطان الدولي. ومنذ 1985م ارتفعت واردات السلع من الدول الصناعية الحديثة لشرق آسيا بمقدار 20% سنوياً. ولكنه لا اعتبارات سياسية واقتصادية صعب على اليابان أن تصبح السوق الأوحده لهذه الأسباب :

أولاً : لأن هذا سيؤدي إلى إيذاء القطاعات الاقتصادية الضعيفة والتي تتمتع رغم ذلك بالقوة السياسية فالأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعرضت في الغالب للتنافس في ما وراء البحار لجأت إلى الاستثمار بكثافة في أسواق الأسهم والعقارات حتى لا تواجه المزيد من التنافس مع الدول الصناعية الجديدة أو تحرير التجارة الزراعية (53). وفي الأعمال الكبرى فإن تحرير أسواق الاستيراد وبالأخص في الزراعة لها تبعات متعددة وبينما بالإمكان إزالة الضغوط الحمائية في أماكن أخرى فإن نتائج تدني قيمة الأراضي المقدره بـ 50% مما كانت عليه عام 1989م في حالة التحرير التام للتجارة الزراعية، سوف تؤدي إلى مزيد من الأضرار بقدرة البنوك اليابانية للانتشار بالخارج. ومجموعة فإن الشركات الكبرى تكون أكثر عرضة للانقسام حول سياسة التحرير الاقتصادي وسياسياً فإن الفلاحين الأقوياء يعارضون في الغالب أي تحرير للأسواق الزراعية. وبالإضافة لأوروبا فإن اليابان أبدت رغبتها في تحطيم جولة الأورغواي للاتفاقية العامة للتجارة GATT لامتناس غضب وثورة مزارعيها عام 1990م وكما حدث في العشرينات قامت الولايات المتحدة من خلال وقائع اقتصادية وسياسية مزروجة بمنع جهود اليابان للقيام بدور البنك العالمي والتفرد بدور الرائد الاقتصادي.

كان لوحدة ألمانيا تبعات متناقضة من خلال تخفيضها لفائض حسابها الجاري، وسوف يؤدي هذا إلى عرقلة الإقراض في ما وراء البحار، وبإضافته إلى المعدلات العالية للفوائض الألمانية فسوف يؤدي إلى تخفيض معدلات النمو الأوربي. وعلى الجانب الآخر فإن الصادرات الأوربية المشتركة لألمانيا سوف تنمو عندما أعيد إنشاء ألمانيا الغربية على النهج الغربي. وسوف يؤدي هذا جزئياً إلى موازنة الكساد والتسبب في إحداث تبعات معدلات فائدة أعلى وتقدم اليابان الوضع الأكثر تعقيداً. وأن معظم العقبات التي تقف أمام الإقراض الياباني المتزايد وأمام الواردات تعد سياسية أكثر مما هي اقتصادية. في غضون ذلك فإن فشل جولة أورغواي للاتفاقية العامة للتجارة GATT لتحرير التجارة الزراعية وإضفاء الصفة الرسمية للأنظمة في تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية جعلت الضغوط المحلية للحماية أكثر قوة. وكلما ساءت الحالة الاقتصادية أغلقت الأسواق أكثر بسبب ازدياد الضغوط لموازنة الدفعيات التي لا تعتمد على صافي المدفوعات اللامرئية. وعكست إدارة الإحصاء التجاري وضع الولايات المتحدة كمدین نهائي بشروط مطلقة وليست نسبية. وهي تملك القدرة على تشغيل موجوداتها لسنوات قليلة قبل أن تصل ديونها إلى حجم مديونية دولة مثل البرازيل أو استراليا. وبالتالي تستطيع أن تعمل كسوق وحيد لسنة أو ربما سنتين. وإذا ما تعافى الاقتصاد العالمي عند ذلك فإن الانكماش التجاري سوف يتوقف. وهكذا وبكل تأكيد فإن الولايات المتحدة ستصبح المدين النهائي وسوف يتم استيعاب صادراتها بأماكن أخرى وسوف يفتح هذا نافذة مؤقتة تتبع منها ثلاثة حلول وكل هذه الحلول سوف تواجه معوقات سياسية ملحوظة:

أولاً : فإن الدول المتقدمة يمكنها إلغاء معظم ديون الدول النامية وسوف تكلف عملية إنقاذ البنوك التجارية من ديون الدول النامية أقل من مدخرات الولايات المتحدة وإعفاءات قروضها. هذه التكلفة تشمل عدداً أكثر من

(51) Economist Various Issues

(52) Economic 15 December 1990, p. 31

(53) Ethan Kapstein, " Resolving the Regulator's Dilemma: International Coordination of Banking Regulations" International Organization 43:2, Spring 1989, P. 323.

الدول(54). وبما أن معظم الدول الأكثر مديونية في العالم تقع في أميركا اللاتينية فإن إلغاء الديون في الغالب سوف يؤدي إلى رفع مستوى الصادرات الأمريكية وبالتالي سيخدم الولايات المتحدة للاستمرار بالعمل كسوق أوحده. وقد كلف التشف بأمريكا اللاتينية المصدرين الأمريكيين ما مقداره 25مليار دولار سنوياً خلال الثمانينات. من الناحية السياسية يبدو هذا السيناريو غير مرغوب. وتحمل دافع الضرائب الأمريكي الاسعافات التي استهدفت الادخار والإقراض S&L bailout وواجه بضمانات البنوك توقعات إعفاء كلف الإنتاج الخارجي المباشر. واستوعبت اليابان مديونيات بنوكها بأميركا اللاتينية وبتردها تجاه تدوير فوائضها التجارية للدول النامية أصبحت تقريباً مثل الولايات المتحدة لا تأمل في المستقبل القريب.

ثانياً: أن نجاح تحرير التجارة الزراعية بجولة أوروغواي سوف يؤدي إلى تخفيض الضغوط على الحسابات الجارية للولايات المتحدة ومصدري المنتجات الرئيسية بالدول المتقدمة والنامية. وسوف يؤدي التحرير الاقتصادي إلى زيادة الصادرات الأمريكية بمقدار 40 مليار دولار، أي ما يعادل نصف عجزها التجاري وسوف يؤدي أيضاً زيادة صادرات الدول الأقل نمواً في العالم LDC بحوالي 25 مليار دولار، وهو ما يعادل 25% من تسديد الفوائد على القروض. ورغم أن هذا الإجراء يعد الأفضل على المستوى الاقتصادي إلا أنه غير مرغوب على الجانب السياسي، وازدادت حدة الضغط السياسي المحلي ضد سياسة اليابان في تحرير الأسواق الزراعية وتلث مقاعد الحزب الحاكم في البرلمان تأتي من دوائر ضد سياسة التحرير في أوروبا وبالأخص فرنسا وألمانيا وبالولايات المتحدة فإن الضغوط المضادة أتت فقط من التجمع الضعيف لمصدري المنتجات الزراعية والمعروفة باسم مجموعة كيرنز Cairns group.

ثالثاً: إن مصدري السلع المصنعة والغير مدينة نسبياً مثل تاوان وكوريا الجنوبية تستطيع زيادة واردتها. ولن تكون المكاسب المحققة من هذا بكثافة ما يتحقق من تحرير التجارة الزراعية، ورغم هذا فإن سلوك كوريا مؤخراً في مضمار التجارة الزراعية يؤكد بأنها ستنتج سياسة اليابان بشكل أو بآخر.

وتؤكد كل هذه السيناريوهات خطورة انكماش التجارة الدولية والإقراض خلال التسعينات. وتؤكد كذلك بأن السياسة المحلية والرغبة الجامحة مهمة في خلق الهيمنة كموقع بنوي للدولة في الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة المحلية تسبق حقيقة عملية خلق الهيمنة. وبينما مجرد فتح الأسواق المحلية باليابان سيؤدي إلى تحسين بعض اللاتوازن الجاري في الاقتصاد الدولي إلا أن ذلك لن يؤدي إلى تغيير المشاكل المحددة وبالأخص المستويات العالية للدين الخارجي والذي لا تتأني خدمته من خلال المستويات القائمة للصادرات وأنواعها. وإيجاد الحلول الناجعة لهذه المشاكل يتطلب الأمر تحالفاً سياسياً محلياً راعياً وقادراً على تنفيذ سياسات إعادة بناء محلية وعالمية فعالة. ولتستطيع السياسة المحلية أن تكون خياراً بسيطاً لبعض التحالف المسيطر الجديد حتى يسمح بالدخول للأسواق. وهذه الأنواع من السياسات لها في قاعدتها خيارات متعددة حول إعادة توزيع الدخل وعلاقات القوة بين مختلف الصناعات وبين الأعمال التجارية وسوق العمل. وبالنظر إلى المتغيرات في السياسة المحلية الأمريكية والتنظيم الاقتصادي المصاحب للصفقة الجديدة لفهم ما يلي:

أولاً: إن التغيرات المشاهدة في السياسة اليابانية لا تشير بأي حال من الأحوال للحركة نحو قبول دور الهيمنة. ثانياً: وبصورة اسمية فإن قوة المزارعين وصار رجال الأعمال السياسية بالدول النامية الأجدر أن تكون مدعومة بتحالف جديد يقوم على الأعمال التجارية الدولية وربما على الطبقات العليا من مستهلكي القطاع الخصري واقتصادياً فإن هذا سيؤدي إلى كثافة انتقال القوة الشرائية بعيداً عن ملاك الأراضي وسوف يؤدي كذلك إلى انخفاض كبير مماثل لحقوق أسعار تجزئة المحال التجارية في بعض حصص السوق.

ثالثاً: تلزم قاعدة عدم القدرة والتمثلة في هبوط مستوى التنافسية وخلل الحساب الجاري في الغالب الدول الضعيفة غير المنافسة للجوء إلى الحمائية وبالمقابل الدول المنافسة القوية لاستخدام الاستثمار المباشر لهزيمة الحمائية. وهكذا فإن عدم القدرة Inability والحمائية Protectionism يدعمان بعضهما البعض تجاه الحل الجماعي لدعم الأسواق المفتوحة لإيجاد الحلول الخاصة باحتياجاتها. (55)

9. وسائل الهيمنة على العالم الإسلامي

وبعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945 أخذ الاستعمار وسائل اقتصادية ومالية لضمان استمرار سيطرته وهيمنته على العالم الإسلامي وذلك بدلاً من استخدام الوسائل العسكرية ونظام الحكم والتحكم المباشر (56)، فالمعونات تدفع ثم تستعاد مرة أخرى على شكل أرباح طائلة ومعدلات تبادل هابطة (57)، والقروض تقدم بشرط استخدامها في مشروعات غير صناعية فتكون مشروطة Tied loans والخبراء الفنيون يأخذون على عاتقهم توجيه التنمية في الدول الناشئة بحيث تدور في فلك الدول الرأسمالية الصناعية (58)، وقد انتشرت مظاهر التبعية

(54) Economist 22 December 1990, P. 88.

(55) Jettrey Sachs, "Making the Brady Plan Work" Foreign Affairs 68:3.

(56) فؤاد مرسى: "الرأسمالية تجدد نفسها" (الكويت- كتاب عالم المعرفة، شعبان 1410هـ- مارس 1990م العدد 147- ص 8-7).

(57) هـ. أرنولد "معونة الدول النامية - دراسة مقارنة" ترجمة د. حسين عمر، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، بدون تاريخ)، ص 58.

(58) سعد ماهر حمزة: "المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية"، (القاهرة: دار المعارف، بدون تاريخ)، ص 161-162.

الاقتصادية Economic Dependence في العالم لدرجة يمكن معها القول بأن الدول اليوم لا تعدو أن تكون مجموعة من المهيمين والتابعين على اختلاف درجات التبعية والهيمنة وبمعنى أدق أضحت التبعية الاقتصادية الوجه الآخر للتخلف (59). ولا شك في ان عدم تكامل البنيان الاقتصادي Economic Structure للدول الإسلامية وتخصصها في إنتاج المواد الأولية (الزراعية والاستخراجية) ربط مصالحها بمصالح الدول الغنية في إطار من التبعية بكل مظاهرها وهي تبعية تفوق ما كان للاستعمار السياسي من نفوذ وأثار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين (60)، ولهذا كان أول متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي هي الابتعاد عن التبعية الاقتصادية من خلال تبنيها لسياسة الاعتماد على الذات مما يعني ضرورة تبني سياسات التنمية الرشيدة والقصوى لكل المواد الاقتصادية والبشرية والمالية – الحالية والمستقبلية ووضعها في خدمة التنمية (61)، ولا يعني الاعتماد على النفس الانغلاق عن العالم الخارجي (62)، رغم وجود من الاقتصاديين من يرى ضرورة الإنغلاق عن الخارج مؤقتاً لتحقيق التنمية (63)، بل يعني التعامل مع الخارج على أساس التفاعل المتكافئ وليس التبعية (64). ويقصد بالتبعية الاقتصادية خضوع اقتصاد قومي ما لهيمنة اقتصاد آخر أو للسيطرة على منطقة اقتصادية معينة، بحيث يكون هذا الاقتصاد القومي خاضعاً في سيره للمتغيرات التي تحدث في هذا الاقتصاد المهيمن أو للقرارات التي تصدر عنه (65). ويمكن تحليل التبعية الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر (66):

أولاً: إتساع العلاقات الاقتصادية المختلفة التي تربط الاقتصاد القومي المتخلف بالاقتصاديات المتقدمة، بما يضمن اندماج الاقتصاد الأول بالأخير.

ثانياً: تركيز هذه العلاقات الاقتصادية بصفة أساسية في اقتصاد معين أو منطقة معينة.

ثالثاً: تحكم الاقتصاد المهيمن (أو المنطقة المهيمنة) خلال هذه العلاقات في الاقتصاد القومي بحيث يمكنه أن يمارس على هذا الأخير تأثيراً لا يمكن مقاومته بحيث يحتكر سلطة إصدار القرارات وسلطة توجيه الاقتصاد التابع لتحقيق أهدافه.

ومن هنا يتضح بدهاء أن الاقتصاديات المتقدمة هي وحدها التي يمكنها أن تهيمن على غيرها و عادة ما تستند هذه الهيمنة الاقتصادية التي يمارسها الاقتصاد المتقدم إلى ما يكون لهذا الاقتصاد المتقدم من سيطرة سياسية على هذا الأخير. وقد تولدت التبعية الاقتصادية للخارج تاريخياً عن النمط الاستعماري للاستثمار الأجنبي الذي تمرست به البلاد الإسلامية منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي (67)، ورغم أن الدولة الإسلامية في صدر الإسلام أقامت حضارة شامخة إحتلت بموجبها مركز قيادة وريادة التطور الحضاري العالمي في الوقت الذي كانت فيه أوروبا غارقة في التخلف الحضاري والظلام الفكري والعبودية والسخرية في القرون الوسطى، ولم تستطع الدولة الإسلامية مواصلة مسيرتها الحضارية عقب انهيارها الحضاري منذ بداية القرن السادس بفعل التمزق الداخلي والحروب. وقد ترتب على ذلك عجز القوى الذاتية للعالم الإسلامي عن دفع القوى الخارجية التي تمكنت من إخضاعه وفرض الهيمنة عليه (68).

في بداية القرن السابع عشر الميلادي احتلت هولندا جزر الهند الشرقية (إندونيسيا) وفي سنة 1857م استولت فرنسا على الجزائر (69)، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تمكن الاستعمار الغربي من الهيمنة على الدول الإسلامية في شرق ووسط آسيا واستطاع أن يتخذ لنفسه نقطة ارتكاز رئيسية في إفريقيا. ولم تنقضي الحرب العالمية الأولى حتى كانت غالبية دول العالم الإسلامي تحت الهيمنة الاستعمارية (70)، من الاستعمار البريطاني إلى الاستعمار الفرنسي والإيطالي حتى الاستعمار الهولندي والإسباني والألماني. وأدت الثورة الصناعية (71)، التي قامت في أوروبا إلى السعي لاستقطاب المستعمرات حتى تضمن الحصول على ما يلزمها من مواد أولية وتصريف الفائض من إنتاجها الصناعي وفي سبيل تحقيق هذا الهدف كان من الضروري أن تتخصص الدول الإسلامية في إنتاج المواد الأولية (الاستخراجية والزراعية) وأن تقوم بتصديرها إلى دول أوروبا

(59) حمدية زهران: " المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية"، (القاهاة: مكتبة عين شمس، 1979م)، ص 18.

(60) حمدية زهران: " التنمية الاقتصادية ... النظرية والتحليل"، (القاهاة: مكتبة عين شمس، 1980م)، ص ص 287-289.

(61) رمزي زكي (1979) الأزمة الراهنة في الفكر التنموي"، بحث للمؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، (القاهاة: 3-5 مايو).

(62) محمد إبراهيم أبو شادي، " التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلام منها"، (القاهاة: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م)، ص 9.

(63) Galal A. Amin, " Dependent Development" Alternatives, vol. 2 (1976) P. 401

(64) د. جودة عبد الخالق، " التنمية والاعتماد على النفس والعدالة – تساؤلات من وحي التجربة المصرية في الاعتماد المفرط على المساعدات الأجنبية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، (القاهاة: 3-5 مايو 1979م)، ص 206.

(65) رفعت المحجوب، " الاقتصاد السياسي"، (القاهاة: دار النهضة العربية، 1968م)، ص ص 241-242.

(66) رفعت المحجوب، "دراسات اقتصادية إسلامية"، (القاهاة: معهد الدراسات الإسلامية، 1986م)، ص ص 68-69.

(67) محمد زكي شافعي، " التنمية الاقتصادية"، (القاهاة: دار النهضة العربية، 1980م)، ج 1، ص ص 33-34.

(68) عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، " التنمية في إطار العدل الاجتماعي- رؤية إسلامية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية التجارة جامعة المنصورة، (القاهاة: 9-12 أبريل 1983م)، ص ص 4-6.

(69) محمود طه أبو العلا، " جغرافية العالم الإسلامي، (القاهاة: دار المعارف، ط4، 1968م)، ص 369.

(70) محمود طه أبو العلا، مصدر سابق، ص ص 370-372.

(71) يقصد بالثورة الصناعية Industrial Revolution التطورات التي طرأت على الصناعة في إنجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر (خلال الفترة 1760-1830) والتي أدت إلى تغيير شامل في تركيب الصناعة والزبادات الهائلة في الإنتاج في الغزل والنسيج والتعدين وتوليد القوة المحركة وصناعة الحديد. على لطف، " التطور الاقتصادي"، القاهاة، مكتبة عين شمس، 1979م، ص 47.

الصناعية وفي الوقت نفسه تقوم باستيراد المواد الصناعية من هذه الدول. وقد ترتب على هذا الوضع قيام نوع من التخصص الأولى، إذ أصبحت دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية دولاً زراعية بينما أصبحت دول أوروبا دولاً صناعية، وكان هذا الوضع شرطاً لاستمرار الرأسمالية الصناعية وتقدم الرأسمالية الاحتكارية. ولم تكنف الدول الأوروبية بذلك، بل كانت تحصل على المواد الأولية من الدول الإسلامية بأثمان منخفضة، وتبيع منتجاتها الصناعية بأثمان مرتفعة، ومنذ قيام الثورة الصناعية حتى اليوم نجد أن "معدل التبادل" يميل دائماً صوب مصلحة الدول الأوروبية على حساب مصلحة الدول النامية ومن بينها دول العالم الإسلامي. ولهذا تمسكت الدول الأوروبية الاستعمارية باحتلال واستعمار الدول الإسلامية ولم توافق على منحها الاستقلال إلا عندما اضطرتها الظروف إلى ذلك باشتعال الحركات التحررية(72).

لا يعترف معظم الاقتصاديين بالدول الأوروبية في العصر الحديث بأثر الاستعمار على اقتصاديات الدول النامية ومن بينها دول العالم الإسلامي إلا أن عدداً قليلاً منهم يؤكد أن الاستعمار كان السبب الرئيسي في بقاء هذه الدول في نطاق وحالة التخلف الاقتصادي(73)، وفي هذا الإطار يقول الاقتصادي الإنجليزي موريس دوب(74) : (تمثل غالبية المناطق النامية في العالم الأجزاء التي وقعت تحت سيطرة الاستعمار في معناه التقليدي- أو تحت سيطرة شبه الاستعمار حيث قامت القوة الرأسمالية الضخمة باستغلالها باعتبارها مصدراً للمواد الخام الرخيصة والسلع الغذائية اللازمة للدول الرأسمالية الاستعمارية، باعتبارها المنبع الملائم للاستثمارات الرأسمالية، ولقد كان الاستعمار هو السبب الرئيسي للتخلف الاقتصادي الذي بليت به منذ زمن بعيد). ويؤكد الاقتصاديان البريطانيان فرانسيس مولاربيه وجوزيف كولنيز(75) أن (القوى المستعمرة اختارت تلك المحاصيل التي لا تتطلب زراعة متكررة وكان ذلك غاية المرام بالنسبة للمستعمر الذي كان يريد تقليل الاعتماد على قوة العمل. ولكن بالنسبة لتلك المستعمرات السابقة التي تجد اقتصادياتها الآن حبيسة البن أو زيت النخيل أو الموز، فإن النتائج يمكن أن تكون كوارث فادحة؛ فشجرة البن تستغرق خمس سنوات حتى يكتمل نموها وتتطلب أشجار النخيل الزيت من ثلاث إلى أربع سنوات وبالمثل لا يمكنك مجرد دخول مجال إنتاج الموز والخروج منه استجابة لتغيرات السعر، كما يمكن لمزارع أمريكي أن يفعل مع القمح أو الشعير. فشجرة الموز لا تبلغ كامل طاقتها الإنتاجية إلا بعد عامين من زراعتها وحتى عندئذ فإن الربحية لا تتحقق إلا على مدى يتراوح بين خمس إلى عشرين سنة من الإثمار. أما بالنسبة لشجرة الكاكاو فيطول الانتظار طوال عقد أو أكثر قبل أول محصول .

يؤكد واقع العالم الإسلامي المعاصر رغم حصول دوله على استقلالها السياسي منذ النصف الثاني من القرن الماضي إلا أنها لم تحصل على استقلالها الاقتصادي. حيث لجأت الدول الاستعمارية حرصاً على إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية إلى أسلوب استعماري جديد تمثل في الهيمنة الاقتصادية. لهذا يقسم التبعية الاقتصادية(76) والتي عرفتها البلاد المتخلفة ومن بينها دول العالم الإسلامي منذ بدء الثورة الصناعية حتى الآن إلى نوعين: أولاً، التبعية الاقتصادية في إطار التخلف وهو ما يسمى (بالتبعية التقليدية) وهي تبعية قامت مع الثورة الرأسمالية الصناعية مع انتشار ظاهرة الاستعمار الغربي، وقيام ظاهرة التقسيم الدولي التقليدي للعمل. ثانياً: التبعية الاقتصادية في إطار التنمية وهو ما يطلق عليه (بالتبعية الجديدة). وهي تبعية قامت مع حركة التنمية الاقتصادية فيما بعد الحرب العالمية الثانية في دول العالم الثالث، ومع اعتماد العالم الثالث على الاقتصاديات المتقدمة في تحقيق هذا النمط من التنمية.

10 . مجالات التبعية الاقتصادية

تعكس التبعية الاقتصادية التي سادت اقتصاديات دول العالمين الإسلامي والعربي خلال فترة الاستعمار الأجنبي وبعد الاستقلال آثارها على مختلف المجالات الاقتصادية ولا سيما المجالات المنهجية والمصرفية والنقدية والمالية والتجارية(77). وقد عرف العالم الإسلامي وضعياً ووفقاً للتتابع الزمني المنهجين الرأسمالية والاشتراكي لدول حلف الناتو وحلف وارسو(78). ونجح المنهجان في السيطرة على عقول المختصين بشئون التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي(79). ورأي العديد من اقتصاديي العالم الإسلامي أن المناهج الاقتصادية المطبقة حالياً في العالم الإسلامي غريبة عنه ولا تتلاءم مع واقعه ومن ثم فهي لم تحقق تنمية ولن تقيم نهضة(80). ولتأكيد فشل المناهج الاقتصادية الاستعمارية السائدة أعلنت العديد من المؤتمرات الدولية عن فشل النظم والمناهج

(72) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل: الوجيه في التطور الاقتصادي، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1971م)، ص 47.

(73) علي لطفى، " التنمية الاقتصادية- دراسة تحليلية"، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1982م)، ص ص 112-114.

(74) موريس دوب، " التنمية الاقتصادية والدول النامية"، ترجمة صلاح الدين نامق، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1966م)، ص 26.

(75) فرانسيس مولاربيه وجوزيف كولنيز، " صناعة الجوع- خرافة الندرة"، ترجمة أحمد حسان. الكويت، عالم المعرفة، 1983. ص 236-240.

(76) رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، مرجع سابق، ص 86.

(77) حسن العناني، التنمية الذاتية والمسئولية في الإسلام، (القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون تاريخ)، ص 348.

(78) عبد الحميد الغزالي، حول جوهر النظام الاقتصادي الإسلامي، مطبوع ضمن برنامج تهيئة وتنمية مهارات العاملين بلمؤسسات المالية الإسلامية، ص 22.

(79) يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص 83-93.

(80) إبراهيم الطحاوي، الاقتصادي الإسلامي بمذهباً ونظاماً، القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية 1394هـ-1974م، ج 2، ص 325.

الاقتصادية في العالم. ففي سبتمبر 1973م صدر على المستوى الدولي قراراً اتخذته رؤساء دول مجموعة عدم الانحياز في مؤتمرهم الرابع بالجزائر بضرورة اتخاذ الإجراءات والعمل على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (New International Economic Order) (81). كذلك انعقدت الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل ومايو 1974م معلنة عن فشل الأنظمة والمناهج الاقتصادية المعاصرة ومنادية بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وصدر بهذا المعنى القرار رقم 3201، والذي جاء فيه: (نحن أعضاء الأمم المتحدة وقد اجتمعنا في دورة خاصة للجمعية العامة لتندرس لأول مرة قضايا المواد الأولية والتنمية. وخصصنا الدورة كلها لبحث أخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم. نعلن رسمياً تصميمنا الموحد على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدالة والمساواة في السيادة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، نظام يعالج التفاوت، ويصحح مظاهر الظلم الحالية، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة). وأكد الإعلان عن ضرورة تغيير النظم والمناهج الاقتصادية السائدة بقوله: (وبعد هذا العرض المركز للأسباب الداعية إلى تغيير النظام الاقتصادي الحالي، يطرح الإعلان بعض المبادئ الهامة التي يجب أن يقوم عليها النظام الجديد: المساواة في السيادة بين الدول، وحق تقرير المصير لكل الشعوب، ورفض اكتساب الأراضي بالقوة، ورفض أي إجراءات يترتب عليها المساس بالسيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية، وكل مظاهر النشاط الاقتصادي بها، بما في ذلك حقها في التأميم، ووضع قواعد تحكم نشاط الشركات متعددة الجنسية، وتنظيم الإشراف عليها، بما يضمن مصالح وسيادة البلدان التي يمتد إليها نشاط تلك الشركات، وإقامة علاقة عادلة بين أسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية، وتوفير الظروف المواتية لانتقال الموارد المالية والتقنية إلى الدول النامية، ودعم التعاون بين الدول النامية، وتشجيع اتحاد منتجي المواد الأولية... إلخ).

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3202 وتضمن برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتكون من عشر بنود: عن التجارة والتنمية ومدى تأثيرهما بالمواد الأولية، ودور النظام النقدي العالمي في تمويل الدول النامية، والتصنيع والتقنية والشركات متعددة الجنسية والرقابة عليها، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، والتعاون بين الدول النامية، وممارسة الدول لسيادتها على مواردها الاقتصادية، ودعم دور الأمم المتحدة ومنظماتها في مجال التعاون الاقتصادي العالمي، وأخيراً معونات الدول في الأزمات الاقتصادية، وكذلك أقيمت العديد من الندوات والحلقات العلمية (82) مثل الحلقة التي دعت إليها الحكومة الهولندية وانهقدت في لاهاي من 22-24 مايو 1975م بعنوان (النظام الاقتصادي الجديد). ونظمه المعهد الأطلسي للشئون الدولية بباريس في 1975م حلقة علمية لبحث الموضوع نفسه، وأيضاً ملقئ الجزائر حول النظام الاقتصادي الجديد الذي دعى إليه المركز الدولي للتنمية بالاشتراك مع حكومة الجزائر خلال الفترة 24-28 يونيو 1975م بالإضافة إلى ندوات المنظمات غير الحكومية التي دعت إليها الجمعية الدولية للتنمية والتي انعقدت بنيويورك في الفترة من 2-12 سبتمبر 1975م للبحث عن نظام اقتصادي دولي جديد.

11. التبعية المصرفية

في منتصف القرن التاسع عشر كانت التبعية المصرفية هي الأداة الرئيسية في ربط دول العالم الإسلامي بعجلة الاستعمار الأوربي، ففي ظل تطور الأوضاع الاقتصادية في عديد من بلدان أوربا إنجلترا وفرنسا تحديداً (تدريجياً من مرحلة الرأسمالية الحرة إلى مرحلة الإمبريالية والاستعمار بما يترتب على ذلك من زهد الرأسماليين تدريجياً في الاستثمار داخل بلادهم، والاتجاه شيئاً فشيئاً نحو التركيز على تصدير رؤوس الأموال إلى البلدان المختلفة - ومن بينها دول العالم الإسلامي- سعياً وراء الأرباح الطائلة وسهولة تحقيقها) (83). وفي كتابه (بنوك وباشوات) أفاد ديفيد لاندر أستاذ تاريخ الاقتصاد بجامعة ميتشجان الأمريكية عن المراسلات السرية لأثنين من المصرفيين الفرنسيين أحدهما ألفريد أندريا والآخر ممول فرنسي بالإسكندرية حظى بصداقة الخديوي إسماعيل وعمل سكرتيراً خاصاً له ويدعى (إدوارد يرفو) حيث أبرز تفاصيل العوامل التي شجعتهم على تصدير رؤوس أموالهم للاستثمار بمصر وأهمها ازدهار الطلب على القطن المصري طويل التيلة نتيجة لتعثر وصول القطن الأمريكي إلى أوربا بسبب الحرب الأهلية. وكذلك معدلات الفوائد الباهظة التي فرضوها على تلك الاستثمارات وإسراعهم بنزح أكبر قسط من ثروة مصر قبل أن تهبط أسعار القطن عندما يتدفق القطن الأمريكي من جديد واختلاق مبررات لتعويضات باهظة من خزانة الحكومة، إما بإدعاء حقوق لم تمنح لهم أبداً، وإما بتحميل الحكومة مسئولية أخطاء ليست مسئولة عنها. وعندما عجزت الخزانة المصرية عن مواجهة كل

(81) يحيى أحمد نصر، النظام الاقتصادي الدولي الجديد: ماهيته وإمكان تحقيقه، بحث منشور بمجلة "مصر المعاصرة": (القاهرة: السنة التاسعة والستون، العدد 374-أكتوبر 1978م)، ص 434.

(82) إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد- دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي، (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، الإصدار الثاني من الطبعة الأولى، 1977م)، ص 130.

(83) دافيدس. لاندر، بنوك وباشوات ترجمة عبد العظيم أنيس، (القاهرة: كتاب الأهالي، العدد السابع، أغسطس 1985م)، ص 3.

هذه الالتزامات الحقيقية والوهمية، فرض الممولون الأجانب تعيين وزيرين أوروبيين أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي في الوزارة المصرية، أحدهم مسئول عن التصرف في إيرادات الخزنة العامة والآخر مسئول عن مصروفاتها وهو ما عرف بالرقابة الثنائية، ثم عزل الخديوي إسماعيل من عرشه عندما حاول المقاومة. وأنهى الأمر باحتلال الإنجليز لمصر عام 1882. كما أبرزت إحدى الدراسات الاقتصادية الحديثة (84) عن أهمية الدور الذي قامت به الأجهزة المصرفية اليهودية في فلسطين بهدف الإستيلاء عليها من خلال تهيئة الوضع الملائم لقيام إسرائيل عند إنتهاء الانتداب البريطاني. وأعتبر ذلك بمثابة الخلايا الأساسية للمجتمع الجديد وحلقة تربط المهاجرين الذين ولدوا في مجتمعات أخرى ليصبحوا قادرين على العيش في ظروف أخرى تختلف كلية عن ظروف تلك المجتمعات التي جاءوا منها(85).

في ظل مرحلة الاستعمار كانت التبعية المصرفية تعني قيام البنوك الأجنبية داخل دول العالم الإسلامي على أساس دافع الربح أولاً، ثم خدمة التجارة الخارجية بين الدولة المستمرة والمستعمر، فالمستعمرات تخصصت في إنتاج محصول نقدي معين تقوم بتصديره للدولة المسيطرة مقابل سلع استهلاكية، ولهذا قامت البنوك الاستعمارية على السواحل، وفي الموانئ الكبرى، دون أن تقوم داخل البلاد أو أن تنتشر في أرجائها، ولم تكن تهتم بتمويل التجارة الداخلية ولا تمويل التنمية الصناعية، ولم تهتم البنوك الأجنبية خلال الفترة الاستعمارية خارج نطاق التجارة الخارجية سوى بالرهن الزراعي والعقاري خدمة لإتباع الاستعمار من كبار الملاك وتحقيقاً للمزيد من الأرباح الوفيرة والمضمونة وقامت الصيرفة الاستعمارية كذلك بتعبئة الودائع المحلية واستثمارها في الخارج، في السندات والأذون الأجنبية، كالأوراق الحكومية وسندات قروض الحرب، وقامت كذلك باستنزاف ودائع الأغنياء من المواطنين في شراء السلع الأجنبية وكانت البنوك التجارية الأجنبية تحتفظ بنسبة عالية من احتياطات السيولة النقدية لأنها لا تحرص على إنباء الأسواف النقدية والمالية والمحلية، ومن مستلزمات السياسة المصرفية الاستعمارية أيضاً خلق حالة انكماش في البلاد المستعمرة Colonies وذلك بتحويل النقد المتراكم إلى عملة صعبة مثل الإسترليني وبذلك تقوم بخلق حالة انكماشية تتوافق مع مصالح الدولة المسيطرة، حيث يعني ذلك تدني أسعار السلع التي تصدرها الدولة المحتلة(86). أما في مرحلة الاستقلال، فقد حرصت حكومات دول العالم الإسلامي على تحرير البنوك التقليدية القائمة من التبعية المصرفية، وتم ذلك من خلال أسلوب التأميم والمصادرة حيث اقتصر الأمر على تغيير جنسية وملكية هذه البنوك مع بقاء نظام عملها الربوي كما كان في عهد الاستعمار(87). ومع نهاية الستينات من القرن الماضي أرادت بعض البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية استعادة نشاطها داخل العالم الإسلامي من خلال إقامة فروع داخلية لها بالداخل أو من خلال صيغة البنوك المشتركة، وكانت أولى هذه المحاولات (البنك العربي الفرنسي للاستثمارات الدولية) الذي نشأ عام 1969م في باريس ويضم رساميل عربية خاصة من الكويت والسعودية ومساهمات مالية عربية لبلدان مختلفة بمقدار 50% من رأس المال والباقي لمؤسسات مالية أوروبية من فرنسا وسويسرا وبلجيكا وإسبانيا. في عام 1970م قام (اتحاد المصارف العربية الفرنسية "يوباف") ويضم بنك الكريدي ليونيه والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية ويملكان 40% من رأس المال، ويملك 24% مصرفاً عربياً من 15 دولة عربية 60% من رأس المال. وأكدت معظم الدراسات الحديثة التي تابعت نشاطات هذه البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية داخل بعض دول العالم الإسلامي أن معظم نشاطها واستثماراتها يتم خارج هذه الدول رغم أن معظم مواردها تأتي من داخلها، مما يؤكد ترسيخ معنى التبعية المصرفية في مرحلة الاستقلال السياسي.

12. التبعية النقدية

عانت معظم الأقطار الإسلامية من التبعية النقدية إبان فترة الاحتلال الأجنبي ومازالت تعاني منها رغم حصولها على استقلالها السياسي. ويقصد بالتبعية النقدية(88) خضوع الأنظمة النقدية لبلدان العالم الإسلامي لهيمنة اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة بحيث تتأثر بالمتغيرات التي تحدث في اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة أو بالقرارات التي تصدر عنها وفي خلال فترة الاستعمار مرت معظم الأقطار الإسلامية بمختلف مراحل التبعية النقدية، أبتداءً من فرض عملة البلد المهيمن حيث يفقد البلد التابع كل استقلال في شئونه النقدية. وسادت هذه الحالة دول الخليج العربي إلى وقت قريب حين كانت تستخدم الروبية الهندية كما استخدمت النقود التركية في العراق أيام الحكم العثماني والنقود الهندية في فترة الانتداب البريطاني حتى عام 1932م واستخدم السودان في فترة ما قبل الاستقلال العملات المصرية والإنجليزية بين ورقية ومعدنية(89). وأنشأت العديد من

(84) عبد النبي حسن يوسف، السياسة النقدية في إسرائيل، القاهرة: مكتبة عين شمس، بدون تاريخ، ص 77-90.

(85) عبد النبي حسن يوسف، مرجع سابق، ص 70-76.

(86) سعد ماهر حمزة، البنوك والتنمية الاقتصادية مع الاهتمام بالسودان، (الخرطوم- بدون ناشر- 1961م)، ص 8-10.

(87) عبد الحميد الغزالي، العمل المصرفي وصيغة المصرف- الأسس، الخصائص والمجالات، مرجع سبق ذكره، ص 150-151.

(88) هشام البساط، مواد التمويل المتاحة للدول العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975م، ص 23-24.

(89) إسماعيل عبد الرحيم شلبي، دور البنوك الأجنبية والمشاركة في التنمية الاقتصادية بمصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية التجارة، جامعة المنصورة، (القاهرة، 15- 18 مارس 1981م)، ج1، ص 484-490.

البلدان الإسلامية لجان العملة(90) التي يكون غطاؤها سندات على خزانة البلد المسيطر وإلى عضوية البلاد الإسلامية في مناطق نقدية مثل منطقة الإسترليني أو منطقة الفرنك الفرنسي يكون الاقتصاد المسيطر هو مركزها الرئيسي والمتحكم في إدارتها(91). وقال أبو شادي(92) بأنه لم يثبت خلال فترة التحرر والاستقلال قيام البلدان النامية ومن بينها بلدان العالم الإسلامي بأي دور مؤثر في صياغة قواعد نظام النقد الدولي، بل كانت تتصاع صاغرة لأي قواعد يقرها اللاعبيون الكبار وهي قواعد تخدم مصالحهم ولا تعباً بمصالح ومشكلات مجموعة البلاد الأخرى(93). وأتضح أن الآليات التي ابتكرتها اتفاقية بريتون وودز Bertton Woods (94) هي المهيمنة . وأنشأ بموجبها صندوق النقد الدولي IMF لتثبيت أسعار الصرف وموازنة المدفوعات وتقديم المساعدات للدول الأعضاء لتحقيق هذا الغرض . وأنشأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف تشجيع تدفق الاستثمارات والقروض وتصحيح الاختلالات الأساسية في موازين المدفوعات للدول الأعضاء وتقديم التمويل المالي والمعونة الفنية في شكل خبراء ومتخصصين لمساعدة الدول الأعضاء في حل مشاكلهم في المجالات المختلفة المتصلة بصندوق النقد الدولي في علاج مشكلات العجز أو الفائض لم تطبق أصلاً في الدول الرأسمالية الصناعية(95) . يعزى ذلك لوقوع الصندوق تحت تأثير الدول الصناعية المتقدمة التي تستحوذ على أكبر نصيب من الحصص وقوة التصويت . واتخذت الولايات المتحدة مركز القيادة لأنها صاحبة النصيب الأكبر وسيطرت على اتخاذ القرارات ليتحول الصندوق إلى مجلس احتدمت فيه الخلافات السياسية وسادت فيه سياسة الهيمنة والقوة.

ظلت مهمة صندوق النقد الدولي(96) تدور حول مساعدة الدول العشر : الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة، كندا، اليابان، السويد، فرنسا، هولندا، بلجيكا، إيطاليا، ألمانيا الغربية ، المسيطرة على الصندوق وتجاهل المشكلات الحقيقية للدول النامية . ومن أهم المشكلات العجز المزمع في موازين حساباتها الجارية مما جعلها أكثر عرضة للنقص الحاد في السيولة النقدية خاصة وأن موارد الصندوق المالية المتاحة تعد صغيرة نسبياً بالمقارنة مع احتياجاتها المالية . ولا تتوافر تلك الآلية التي يتسنى بمقتضاها نقل الفائض المالي بشروط ميسرة(97) حيث يضع الصندوق IMF عدة قيود على ما يمكن لأي عضو الحصول عليه من عملات . ومن هذه القيود: أولاً موافقة الصندوق حيث يشترط الصندوق مقابل موافقته على التمويل أن يلتزم طالب التمويل بمبادئ محددة في سياسته الاقتصادية الداخلية وفقاً لإملاءات الصندوق وعادة ما تصاغ هذه الشروط بعبارات دبلوماسية تخفف من وقعها مثل ضرورة ترشيد الإنفاق.

ثانياً حجم التمويل بحيث يتم تقييد حق العضو في السحب على موارد الصندوق بحيث لا يتجاوز ما يسحبه خلال فترة 12 شهراً 25% من قيمة حصته على ألا يتجاوز ما يحوزه الصندوق من عمله العضو في أي وقت 200% من قيمة هذه الحصّة.

ثالثاً : طول فترة التمويل بحيث إذا زادت المدة التي تنتضي بين شراء العضو للعملات الأجنبية وإعادة شراء عملته ، أي بين الاقتراض و سداد القرض عن ثلاثة أشهر فإن الصندوق يتقاضى فائدة يتصاعد معدلها مع طول مدة القرض، ومع نسبة ما يحوزه الصندوق من عمله العضو.

رابعاً : عدم تمويل حركات مستمرة لرؤوس الأموال حيث يساعد الصندوق العضو على مواجهة العجز المؤقت الناشئ عن زيادة المدفوعات الجارية على المتحصلات الجارية.

خامساً : عدم تمويل اختلال أساسي في ميزان المدفوعات وهو الاختلال الراجع إلى هيكل الاقتصاد ذاته والذي يمثل الانعكاس لأوضاع لا تتغير إلا في المدى الطويل كالإنتاجية. ويختلف عن الاختلال المؤقت الراجع إلى عوامل عارضة لا تلبث أن تزول كتقلبات المناخ والأوبئة التي تصيب المحاصيل الزراعية أو الاضطرابات العمالية في الدول الصناعية. ولا تتطلب مواجهة الاختلال الطارئ موارد مالية كبيرة مثل الاختلال الأساسي الذي يستلزم اتخاذ إجراءات جذرية وإتباع سياسات ترمي إلى تصحيح الاختلال في هيكل الاقتصاد القومي. ويقدم الصندوق للدول النامية الموارد المالية التي يحتاجونها لمواجهة الاختلال الطارئ في موازين المدفوعات ولا شأن له بتمويل الاختلال الأساسي .

ويرى رمزي زكي(98) أن جنور التبعية النقدية للعالم الإسلامي والدول النامية للخارج قوية وراسخة وتركت الأزمة النقدية العالمية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي(99) آثارها عندما تدهورت أسعار

(90) محمد إبراهيم أبوشادي، التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها، (القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1994م)، ص 43-44.

(91) سعد ماهر حمزة، المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية، مرجع سابق، ص 81.

(92) سعد ماهر حمزة، المرجع السابق، ص 81-82.

(93) سليمان حميد المنذري، التعاون النقدي العربي- مجالاته وإمكانياته، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1987م)، ص 132.

(94) فؤاد هشام عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1975م)، ص 327.

(95) فؤاد هشام عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، مرجع سابق، ص 342-344.

(96) Edward S. Mason, Robert Asher, (the World Bank Since Bretton Woods) Washington D.C., 1973, P.542.

(97) جودة عبد الخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 205-207.

(98) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف- دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف لدول العالم الثالث، (الكويت، علم المعرفة،

العدد 118، أكتوبر 1987م)، ص 296-297.

(99) رمزي زكي، المرجع السابق، ص 244-297.

الصرف بالدول النامية ومن ضمنها دول العالم الإسلامي عندما سادت سياسة التعويم التي أصبحت السمة الرئيسية السائدة للعملة الرئيسية القوية وإنهاء ثبات أسعار الصرف، وخروج الذهب من نظام النقد الدولي بعد أن أسقط عنه السعر الرسمي، وأصبح سعره مثل سائر المعادن الأخرى يتحدد بناءً على ميكانيزم العرض والطلب وعدم وجود ضابط يحكم حركة السيولة الدولية. وبعد اتفاقية جاميكا (100) التي عقدت عام 1976م وشارك فيها مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، وتم فيها التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز والذي يمثل في حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من نظم للصراف، بما في ذلك التعويم، وإلغاء السعر الرسمي للذهب، ونزع الصفة النقدية عنه، ومعاملة كأي سلعة يتحدد سعرها بناءً على العرض والطلب، والتخلص من ثلث ما في حوزة الصندوق من ذهب، وأن تكون حقوق السحب الخاصة SDR هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي لجأت الدول المختلفة ومن بينها دول العالم الإسلامي إلى تعديل نظم سعر الصرف الأجنبي (101). وتعددت النظم من الدول التي لجأت إلى تعويم أسعار الصرف حيث تقوم بترك قيمة عملة من العملات حرة في السوق الدولية لتتخذ بموجب قانون العرض والطلب (أي بموجب الاعتبارات التجارية) وتستمر هذه العملية لمد معينة (90 يوماً) ثم يعاد تحديد قيمة هذه العملة حسب معدل قيمتها في السوق الحرة. ودول عدمت إلى ربط عملاتها بعملة منفردة أساسية كالدولار أو الإسترليني أو الفرنك الفرنسي وهي عملة شركائها الرئيسيين ودول لجأت إلى تثبيت عملاتها بسلة مرجحة من العملات التي عادة ما تعكس حصص التجارة مع شركائها. ودول ربطت عملاتها بوحدات حقوق السحب الخاصة SDR (102) (وهي نوع من الأصول الدولية يقوم بإصداره صندوق النقد الدولي ويعرف أحياناً بالذهب الورقي دلالة على قوة إبرائه. ووافقت الدول الأعضاء في الصندوق على استحداث هذا النوع من الأصول الدولية عام 1969م بعدما اتضح تواضع معدلات الزيادة في الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل. وأتفق على أن الوحدة من حقوق السحب الخاصة تساوي 0.888671 جرام من الذهب الخالص، وكان هذا السعر التعادلي يساوي 1.20634 دولار أمريكي وبعد إعلان الولايات المتحدة عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس 1971م وتعويم أسعار الصرف ونزع الصفة النقدية عن الذهب قامت حقوق السحب الخاصة منذ عام 1974م على أساس تركيبة السلة المعيارية الذي جعل قيمة هذه الوحدة مرتبطة بمتوسط ترجيحي لقيم عملات ست عشرة دولة رأسمالية صناعية. كان الوزن الترجيحي للدولار آنذاك يساوي 33% وتوزع باقي النسبة على مختلف العملات الأخرى. ومنذ عام 1981م تم التخلي عن هذا النظام واقتصر الترجيح على خمس عملات: الدولار الأمريكي 42% والمارك الألماني الغربي 19% والفرنك الفرنسي 13% والإسترليني 13% والين الياباني 13%. ويرى رمزي زكي (103) بأن أياً من هذه النظم لم يضمن الاستقرار لأسعار الصرف لعملة هذه البلاد ذلك لأن العملة المعيار التي أحدثت الربط تتعرض دائماً للقلبات بسبب اضطراب أسواق النقد العالمية وشيوع الحروب التجارية والنقدية في ساحة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وأشار تقرير (الشمال والجنوب- برنامج من أجل البقاء) الذي صدر عام 1980م أن هناك اتفاقاً عاماً بعد ما خبره العالم من تجربة قاعدة الصرف الذهبية للجنه الإسترليني والدولار يجب ألا يقوم نظام النقد في المستقبل على أساس سيطرة أي عملة وطنية وأنه بغير توافق موافقة الدول المشتركة في النظام في النظام على وسائل أي عملة وطنية وأنه بغير توافق موافقة الدول المشتركة في النظام على وسائل خلق إحتياطيات العالم النقدية لا يمكن تحقيق نمو غير تضخمي في السيولة النقدية الدولية بالدرجة اللازمة لتلبية حاجة الاقتصاد العالمي ونموه (104). ويقول رمزي زكي (1981م (105)) أن المعضلة الرئيسية في نظام بريتون وودز برزت في اتخاذ الدولار ليلعب دور عملة الإحتياط الدولية، الأمر الذي أدى إلى أن يصبح النمو في السيولة الدولية مرتكزاً في نواته الأساسية على مدى العجز الذي يصيب ميزان المدفوعات الأمريكي وكان ذلك خطأً قاتلاً لمجمل النظام وأداة هامة بيد الاقتصاد الأمريكي لفرض هيمنته على الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ويقول ملتون فريدمان 1974م (106) أنه في ظل النظام القائم على الدولار، ومع وجود أسعار ثابتة للصراف بين العملات تتحدد السياسات النقدية في العالم بالسياسة النقدية التي يرسمها بنك الإحتياطي الفيدرالي بواشنطن. ويرى إسماعيل صبري (1984م (107)) أنه بالتخلي عن الارتباط بالذهب انتقل العالم إلى قاعدة الصرف بالدولار الورقي وأصبح بذلك للولايات المتحدة العملة الدولية وفقاً لمقتضيات أوضاع الاقتصاد الأمريكي ثم تفرضا على التجارة الوطنية للدول التي تقبله والإقرار لحكومة واشنطن بحق سيادي فوق الدول وهو حق إصدار العملة الدولية.

(100) محمد إبراهيم أبوشادي، (التبعية الاقتصادية)، مرجع سابق، ص 47.

(101) عبد الرحمن الحبيب، (نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1974م، ص 38.

(102) سيد عيسى، (نظام النقد الدولي المعاصر)، القاهرة، بدون ناشر، 1984م، ص 65.

(103) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص 297-298.

(104) الشمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة فيلي برانت، الترجمة العربية (الكويت، 1981م)، ص 177.

(105) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص 268-269.

(106) أوتمار اميجر، (التضخم والنظام النقدي الدولي)، ترجمة محمد عزيز، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974م)، ص 22.

(107) إسماعيل صبري عبد الله، (انهيار نظام بريتون وودز والإمبريالية النقدية الأمريكية) بحث مقدم إلى P.T.O

13 . أسباب التبعية النقدية ومخاطرها على العالم الإسلامي

تكمُن أسباب التبعية النقدية التي ربطت أقطار العالم الإسلامي بنظام النقد الدولي في طبيعة الهياكل الاقتصادية لهذه الأقطار. وهي هياكل مشوهة صاغتها الرأسمالية الدولية لخدمة مصالحها في الحصول على المواد الخام، وتسويق فائض الإنتاج، واستثمار فوائض رعوس الأموال. وهذه الهيكلية جعلت تلك الأقطار تنتج ما لا تستهلك وتستهلك ما لا تنتج، وتتأثر دوماً بالأحوال الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي دون أن تملك القدرة على التأثير على تلك المتغيرات. وقد ظلت هذه الهياكل على حالها دون تغييرات جوهرية بعد حصول تلك الدول على استقلالها بالرغم من عقود التنمية وجهود التحديث والتطور. ولهذا ظلت جذور التبعية النقدية قوية وراسخة(108). وتأثرت معظم اقتصاديات دول العالم الإسلامي على الدوام بالأزمات والاضطراب النقدي الذي انطوت عليها مسيرة نظام النقد الدولي دون أن تكون لها أية قدرة على التأثير في هذا النظام أو على إصلاحه. ويصدق ذلك بالفعل على المرحلة الاستعمارية وكذلك على مرحلة ما بعد التحرر والاستقلال. وفي ذلك يقول سليمان المنذري (1978م) (109) ، تمثلت خطورة التبعية النقدية في مرحلة الاستعمار في التالي:

أولاً: إجبار الدول الإسلامية على التخلي من استخدام مواردها لتنمية اقتصادياتها الوطنية، والزمامها بإقراض الدول الصناعية المتقدمة لدعم ازدهارها والإسهام في سد عجز ميزان مدفوعاتها، وذلك عن طريق الاحتفاظ بغطاء الإصدار النقدي بكامل قيمته بأصول مقومة بالعملة الأجنبية المتخذة كقاعدة للنقد، واستثمار الجانب الأكبر من احتياطياتها النقدية بعملة الدولة المتبوعة في شكل أرصدة نقدية وأذونات وسندات خزائنية. ثانياً: تصدير الدولة المسيطرة على المنطقة النقدية للزامات الاقتصادية كالتضخم والكساد. ثالثاً: يؤدي الربط بين أسعار الصرف للعملة المتبادلتين إلى جعل العملة الوطنية عرضة للمخاطر التي تتعرض لها العملة الأجنبية.

رابعاً: فقدان المرونة في إصدار العملات الوطنية بما يتناسب وحجم الفعاليات الاقتصادية المحلية. خامساً: تعرض الاحتياطيات النقدية لمخاطر التجميد الفعلي الذي يحد من إمكانية استخدامها في عملية التنمية الاقتصادية أو استيراد السلع الرئيسية من خارج المنطقة وتحويل تجارة بلدان العالم الإسلامي إلى البلاد التي ترتبط عملاتها بها لأسباب سهولة تحويل العملة بين البلدين رغم احتمال ارتفاع التكلفة النسبية).

هذا رغم أن معظم الأزمات النقدية التي انطوت عليها مسيرة نظام النقد الدولي انعكست دائماً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المتخلفة والنامية ومن بينها الدول الإسلامية إلا أن الأزمة النقدية الراهنة كما يقول رمزي زكي (1987م) (110) وما تمخض عنها من آثار على مجموعة هذه الدول تعد أزمة ذات طابع خاص. ومن أهم معالمها انتهاء عصر ثبات أسعار الصرف وخروج المعايير الذهبية من نظام النقد الدولي بعد أن اسقط عنه السعر الرسمي وأصبح مثل سائر المعادن الأخرى خاضعاً لميكانيزم العرض والطب. ولم يعد هناك ضابطاً يتحكم في حركة السيولة النقدية الدولية بانتهاء نظام بريتون وودز Bretton Woods بعد أن تم الاعتراف في اتفاقية جيمكا بالأمر الواقع وعمت الفوضى سائر أحوال النقد الأجنبي. هذا وتحقق الأزمة النقدية الراهنة في ظل سياق تاريخي يتسم بوجود كتلة اقتصادية هيكلية طويلة المدى لمجمل النظام الرأسمالي. ومن أهم سمات هذه الأزمة اتجاه معدل الربح نحو التناقص في قطاعات الإنتاج وتراجع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وتزايد البطالة المفتوحة والمقنعة واتساع حجم التضخم الركودي وتعاضم ظاهرة التدويل المتمثل في خطورة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات وعدم إمكانية إخضاعها لمعايير الضبط والرقابة المحلية واندلاع أزمة الطاقة بعد أن دفعت مجموعة أوبك بأسعارها إلى أرقام فلكية. وأخيراً احتدام المنافسة والصراع وعلاقات النمو اللامتكافئ بين المراكز الرأسمالية الصناعية – الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي واليابان). وتمثلت أهم المخاطر والآثار التي نجمت عن الأزمة النقدية العالمية على اقتصاديات العالم الإسلامي كما يقول رمزي زكي (1987م) (111) في (زيادة العجز في موازين المدفوعات عندما أدت الفوضى النقدية التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (1971 – 1985م) وما تبعها من تقلبات في أسعار الصرف وحروب تجارية وركود اقتصادي عالمي إلى التأثير في تفاقم العجز بموازين المدفوعات للدول النامية ومن بينها دول العالم الإسلامي. وفي استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية عندما أدى التقلب في أسعار العملات الكبرى مثل الدولار والإسترليني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني خلال الفترة من 1976م حتى الآن إلى إحداث تقلبات موازية في قيم الاحتياطيات النقدية الدولية التي كونتها هذه البلدان بتلك العملات. وتمثلت المخاطر أيضاً في استيراد التضخم. ورغم أن مجموعة الدول الإسلامية عموماً كانت تعد من أكبر المجموعات الدولية استيراداً للتضخم بحكم تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي وارتفاع درجة انفتاحها على الاقتصاد الدولي في الأحوال العادية. إلا أن ذلك اتسعت شدته في خضم الأزمة النقدية العالمية بأسباب ارتفاع أسعار الصرف لبعض

¹⁰⁸- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص 278.

¹⁰⁹- سليمان المنذري، التعاون النقدي العربي – مجالاته وإمكاناته، مرجع سابق، ص 133 – 136.

¹¹⁰- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص 246.

¹¹¹- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص 280.

العملات الكبرى وارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية وتدهور أسعار صرف العملات المحلية عقب اتفاقية جاميكا التي أقرت حرية الدول في اختيار ما تشاء من نظم للصراف. ومن المخاطر أيضا الوقوع في فخ المديونية الخارجية. فمنذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي تعاني اقتصاديات الدول الإسلامية من مشكلة فجوة الموارد المحلية مما دفعها إلى الاقتراض من الخارج حتى تلبى متطلبات التنمية الاقتصادية. ومع بداية عقد السبعينيات انفجرت ملامح الأزمة الاقتصادية العالمية طويلة المدى والتي تميزت بسمات جديدة مثل انهيار نظام النقد الدولي وتعويم أسعار الصرف واشتعال حمي المضاربات على الذهب والعملات الأجنبية وانتهاء عصر تدني أسعار مواد الطاقة وتزايد نزعة التدويل التي قادتها الشركات الدولية متعددة الجنسية وبروز الصراع بين المراكز الرأسمالية العالمية (أمريكا - اليابان - أوروبا الغربية) بالإضافة إلى فقدان التوازن الاقتصادي العام (البطالة والتضخم) مما أدى إلى حدوث تراخي في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها هذه الدول، وارتفاع أسعار السلع المصنعة بفعل موجة التضخم العالمي. أدى ذلك إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات لهذه الدول ودفعها إلى الاتجاه نحو الاقتراض الخارجي بشكل متزايد عندما تقام حجم المديونية الخارجية حيث وصل الرقم الإجمالي للدين الخارجي للدول النامية عام 1988م إلى 1245 مليار دولار مقارنا بـ 755 مليار دولار عام 1981م(112).

14. التكتلات الاقتصادية النقدية

تعد نشأة وقيام التكتلات الاقتصادية ونموها وانتشارها في جميع أنحاء العالم من أهم مميزات النصف الثاني من القرن العشرين (113). وأصبح التكامل والتكتل الاقتصادي بأنواعه المختلفة موضع اهتمام في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبصفة خاصة بعد ظهور السوق الأوروبية المشتركة التي انشأت بموجب معاهدة روما عام 1957م ووضعت موضع التنفيذ عام 1958م. وتشكلت من ست دول: فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا، ولكسمبروج وانضم إليها عام 1972م إنجلترا والدنمارك وإيرلندا(114).

يقول إسماعيل عبد الرحيم (1961م)(115): تتمثل أهم أنواع التكامل الاقتصادي في التالي: أولاً: نظام التفضيلات Preference doctrine ويتمثل في الإجراءات التي تتخذها بعض الدول بمنح ميزات لدول أخرى ف الرسوم الجمركية أو التخفيف من القيود المعوقة لانسباب السلع فيما بينها. ومثال ذلك ما حدث بالتفصيل الإمبراطوري بين إنجلترا وبعض مستعمراتها في اتفاق أوتاوا عام 1923م. وكذلك ما حدث في نظام التفضيلات الجمركية الذي تم بين جامعة الدول العربية بمقتضى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت المنعقدة عام 1953م.

ثانياً: منطقة التجارة الحرة Free Trade Area. وتتم من خلال الاتفاق على إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأطراف في الاتفاقية مع الاحتفاظ كل منها بتعريفاتها لجمركية بالنسبة للدول الأخرى خارج الاتفاقية. ومثال ذلك اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأوروبية التي تمت عام 1959م بين إنجلترا والسويد والنرويج والدانمارك والبرتغال والنمسا وسويسرا.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي Customs Union. ويتضمن بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء التزام هذه الدول بتوحيد النظام الجمركي الخاص بها لما يتعلق بالدول الأخرى خارج الاتفاق حيث تحل التعريفات الموحدة مكان التعريفات المحلية المتعددة السابقة على قيام الاتحاد.

رابعاً: السوق المشتركة Common Market. وهي صيغة أعلى درجة في سلم التكامل الاقتصادي حيث تجمع بالإضافة إلى خصائص الاتحاد الجمركي حرية انتقال عناصر الإنتاج من بلد إلى آخر داخل دول السوق (وهي رأس المال والعمل). ومثال ذلك، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة.

خامساً: الوحدة الاقتصادية Economic Union. وتتميز بالإضافة إلى كل ما تقدم من أشكال التكامل الاقتصادي بإلغاء القيود على التجارة والسماح بانتقال رؤوس الأموال والأشخاص عن طريق تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة النقدية والزراعية والتجارية... الخ بين الدول الأعضاء.

سادساً: الاندماج الاقتصادي الكلي Total Economic Integration. في هذه الصيغة يتم تنسيق السياسات الاقتصادية بحيث تصبح الدول المندمجة وكأنها اقتصاد واحد بحيث تقوم سلطة عليا تعلق هذه الدول بتحديد سياساته المختلفة ويكون لقراراتها سلطة ملزمة لجميع الدول الأعضاء). ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي. ووصفت فوت اندك (1971م) (116) منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات. وشهد عقد الثمانينات والتسعينات من

¹¹² - جداول ديون العالم، البنك الدولي، واشنطن، 1988م.

¹¹³ - عبد الرحمن الحبيب، نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 109.

¹¹⁴ - محمد إبراهيم أبو شادي، التبعية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 56 - 57.

¹¹⁵ - إسماعيل عبد الرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون تاريخ، ص 46 - 52.

¹¹⁶ Faut, Andic et.al. The Theory of Economic Integration for Developing Countries. London, George Allen & Unwin Ltd., 1971.

القرن الماضي ظهور بعض التجمعات الاقتصادية. ويقول ابو شادي (1994م) (117):تمت الوحدة الاقتصادية الأوروبية كما كان متوقعا في 31 ديسمبر 1992م. ويعني ذلك تزايد الحجم النسبي لأوروبا في شؤون الاقتصاد الدولي. وتدعيم الاتجاه نحو اقتصاد عالمي ثلاثي الأبعاد يقوم على أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان. وتقوم أوروبا على الاندماجية الموحدة وفق قواعد معاهدة روما الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة التي تشير موادها 5، 6 و7 إلى مبدأ تنفيذها على نحو تدريجي Progressive Realization (118). ولهذا يري العديد من اقتصادي العالم الإسلامي (119) ان دول أوروبا الغربية كانت أكثر وعيا بحاضرها وأكثر خوفا على مستقبلها من العالم الإسلامي وذلك حين خلقت لها وزنا وكيانا في مجابهة التكتلات الاقتصادية الأخرى.

15 . أسباب التبعية المالية ومخاطرها

يقصد بالتبعية المالية (120) مجموعة القيود التي فرضتها الدول الاستعمارية على رعاوس أموال البلدان الإسلامية بهدف استغلالها من خلال بنوكها ومؤسساتها المالية التي قامت بزارعتها داخل هذه البلدان ومن ثم ضمان تشغيلها بالدول الإسلامية لصالح تأكيد سيطرتها الاستعمارية أبان فترة الاستعمار والاحتلال بما يضمن إعادة تدوير هذه الأموال Recycling من خلال الدول المتقدمة ولصالحها خلال فترة ما بعد الاستقلال والتحرر. واقتربت التبعية المالية بالتبعية المصرفية عندما ثبت تاريخيا ابان البنوك والشركات والمؤسسات المالية الأجنبية الاميرالية أقيمت داخل بلدان العالم الإسلامي (المستعمر) على أساس دافع الربح أولا) وعلى أساس (121) (خدمة التجارة الخارجية بين الدول الحاكمة والمحكومة. ثانيا: وتعبئة الودائع المحلية واستثمارها في الخارج في السندات والأذون الأجنبية كالأوراق الحكومية وسندات قروض الحرب. ثالث: ولتحقيق هذه الأهداف قامت البنوك والشركات الاستعمارية على سواحل البحار وبالمواني الكبرى دون ان تقوم داخلا لبلاد أو تنتشر في أرجائها). وتقول حمدية زهران (1978م) (122): على الرغم من حصول بلدان العالم الإسلامي على استقلالها السياسي إلا ان الدول الاستعمارية حرصت على استمرار تبعية تلك البلدان ماليا لها وذلك من خلال حرمانها من رعاوس أموالها وبخاصة عقب زيادة أسعار النفط عام 1973م عندما عمدت الدول العربية المنتجة للنفط عقب حرب أكتوبر من ذلك العام إلى إجراءات بترولية صارمة تمثلت في التالي: فرض حظر على الصادرات البترولية للدول الموالية لإسرائيل مثلا الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط وهولندا مركز تكرير وتوزيع النفط بأوروبا الغربية ، ثم زيادة أسعار النفط والتي ارتفعت أربعة أضعاف خلال فترة قصيرة . وعندما ازدادت الفوائض المالية للدول العربية النفطية عقب ارتفاع أسعار النفط عام 1973م ويقول محمد نبيل (1974) (123): (وتحت شعار الخوف على الاقتصاد الدولي من آثار هذه الفوائض المالية عمدت الدول الاستعمارية إلى إعادة تدوير تلك الفوائض المالية البترولية عن طريق البنوك الأمريكية والأوروبية وأسواق الدولار الأوروبية -Euro Dollar Markets، كأسواق يستثمر فيها الدولار خارج الولايات المتحدة. وقد استخدم هذا المصطلح EDM خلال عامي 1958 – 1959م بهدف خدمة التجارة الدولية بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة ويقع مركز هذا السوق بلندن على وجه الخصوص . وبذلك يمكن ابتزاز الدول العربية المنتجة للنفط عن طريق جذب فوائضها المالية قامت الولايات المتحدة وأوروبا (124) . هذا بترويج بعض المفاهيم والمبادئ الاقتصادية والمالية ومن بينها: ضمان توفر سرية الحسابات لدي البنوك الأوروبية والأمريكية عندما تفانت البنوك الأوروبية والأمريكية في تحقيق السرية لعملائها حيث ابتدعت بعض البنوك السويسرية فكرة فتح حسابات رقمية لا يعرف أسماء أصحابها سوى مدراء البنوك أو نوابهم. وتأسس نظام السر المصرفي بهدف: حماية الحرية الشخصية وتدعيم روابط الثقة بين الأفراد من جهة وحماية المصالح الاقتصادية العليا للدولة باعتبار ان الائتمان المصرفي عنصرا أساسياً لتحقيق هذه المصالح وفقا لقانون البنوك السويسرية لسنة 1934م. ومن بينها أيضا تقول كريمة كريم (1978م) (125): (ضعف القدرة الاستيعابية لاقتصاديات بلدان العالم الإسلامي من استخدام واستغلال الفوائض المالية البترولية. ويقد بالقدرة الاستيعابية حجم رعاوس الأموال التي يمكن استخدامها واستثمارها بكفاءة وبعماد مجزي. وترتكز القدرة الاستيعابية للاقتصاد على عوامل ثلاث:

1. عن طريق الاستحواذ علي المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد المعني.

117 - محمد إبراهيم ابو شادي، التبعية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 57 – 58.

118 - إسماعيل عبد الرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص 50.

119 - احمد محمد العسال وفتحي احمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه، القاهرة، مكتبة وهبة (1980م)، ص 35.

120 - عبد الواحد محمد الغار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، القاهرة، عالم الكتب، بدون تاريخ، ص 126.

121 - سعد ماهر حمزة، البنوك والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 8 – 9.

122 - حمدية زهران، أزمة النقد العالمي والبلاد المنتجة والمصدرة للبترول، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1978 .

123 - محمد نبيل إبراهيم، الاتجاهات الحديثة في أساليب التمويل الدولية، بيروت، مطبوعات اتحاد المصارف العربية، 1974 .

124 - حسين النوري، الائتمان المصرفي – أصوله وفلسفته، لبنان، اتحاد المصارف العربية، بدون تاريخ، ص 3.

125 - كريمة كريم، دور رأس المال العربي والأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة، العدد 371

يناير 1978م، ص 89 – 104.

2. القيود التي تحد من استغلال المهارات الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد المعني مثل عدم توفر الحد الأدنى من عناصر الإنتاج الأخرى غير رأس المال وعدم توفر القدر الكافي من المهارات الفنية والتنظيمية وعدم توفر القدر الكافي من رأس المال الاجتماعي وصغر الأسواق بتضاؤل حجم الطلب على السلع والخدمات.

3. نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر.

ويقول خالد محمد (1983م) (126): (أودعت فوائض الأموال الإسلامية النفطية في حسابات البنوك والمؤسسات المالية خارج العالمين العربي والإسلامي. وقامت الدول المهيمنة المستقبلية لهذه الأموال بإقراضها للدول النامية ومن بينها دول العالم الإسلامي بأسعار فوائد فلكية و غرامات تأخير dumerage عند الإخفاق في تسديد أقساط الديون المستحقة. وترسخت التبعية المالية للدول الإسلامية للخارج في:

1. ارتكاز رعوس الأموال الإسلامية في خدمة البنوك والمؤسسات المالية الغربية بحيث تسترد الدول الرأسمالية الغربية ما فقدته نتيجة ارتفاع أسعار النفط بطريقتين ، تآكل قيمة الأموال المودعة بسبب ارتفاع أسعار صادرات الدول الرأسمالية للبلدان النامية ومن بينها دول العالم الإسلامي وإعادة إقراض الأموال الإسلامية المودعة بالبنوك الغربية بفوائد عالية إلى الدول التابعة ومن بينها بلدان العالم الإسلامي.
2. توظيف فوائض أموال النفط للدول الإسلامية في شراء أسهم وسندات لشركات قائمة معرضة لمخاطر الإفلاس والضوابط المالية ورغم ذلك تساهم في تمويل التنمية بالبلدان الرأسمالية.
3. مساهمة فوائض أموال النفط العربية في تعميق تبعية اقتصاديات الدول التابعة للغرب الرأسمالي عن طريق تمكين البنوك والمؤسسات المالية بزيادة اقراضها لهذه الدول. وفي هذا الصدد يقوم صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي بوضع شروط قاسية وفرض سياسات اقتصادية مجحفة وظالمة عند تقديم القروض.
4. تمويل المؤسسات المالية التقليدية بدول العالم الإسلامي لعملية شراء التقنية من البلدان الرأسمالية وتوظيفها في البلدان التابعة.

ارتبطت أسباب التبعية المالية (127) بنزعة الرأسمالية الامبريالية نحو تركيز الإنتاج بدول أوروبا الغربية وزيادة الإنتاج وتراكم المدخرات ورعوس الأموال عندما بدت الحاجة للبحث عن مجالات خارج أوروبا لتسويق السلع والمنتجات وتصدير رعوس الأموال. اقترن ذلك بالرغبة في الحصول على المواد الأولية غير المتوفرة بأوروبا والتي تحتاجها الصناعة الأوروبية. ووجدت الرأسمالية الامبريالية بغيثها في الدول النامية ومنها دول العالم الإسلامي حيث تتوفر المناجم والأيدي العاملة الرخيصة والأسواق الواسعة المستوعبة لفوائض إنتاج أوروبا. وقامت البنوك الأوروبية الكبرى بألية رأسمالية Capitalism Finance بتمويل الصناعة الأوروبية والصناعات الاستخراجية بالدول الإسلامية. وبعد حصول الدول النامية وفي طليعتها الدول الإسلامية على استقلالها اتخذ الاستثمار شكلا جديدا لضمان استمرار هيمنته بوسائل اقتصادية بدلا عن الوسائل العسكرية والتحكم المباشر. واستخدم الاستثمار الجديد رعوس الأموال والقروض والمعونات والهبات المالية والعينية لربط اقتصاديات الدول الإسلامية حديثة الاستقلال باقتصاد الدول المتقدمة. وفي مقاله حول السيطرة الاقتصادية أكد نوم انشتين (2002م) (128): هذه الحقيقة قامت القوى الأوروبية الرئيسية حوالي عام 1870م والمتمثلة في بريطانيا العظمى، فرنسا، ألمانيا، البرتغال، بلجيكا، إيطاليا، روسيا وهولندا بإجراء الحفريات في الأراضي التي يقطنها ما أطلقوا عليهم لفظ الشعوب غير المتحضرة. وهكذا تمددت الامبريالية الأوروبية لحكم أجزاء مقدره من قارتي أفريقيا وآسيا. وببزوغ فجر القرن العشرين ظهرت العديد من النظريات حول أسباب هذه الموجة الاستعمارية الجديدة.

يجيب جون انكنسون هوبسون (1902م) على هذا السؤال حين يقول: تنشأ الإمبريالية بأسباب تدني مستوى الاستهلاك وارتفاع معدلات الادخار بالاقتصاد المحلي للدولة الامبريالية . هذا ما عبر عنه كوبلاند (1996م) (129) كما جاء فيم قدمه هذا البحث. وتمثلت خطورة التبعية المالية في مرحلة الاستقلال وما بعده كما يقول حسين عمر (1968) في المخاطر التي لازمت استثمار رعوس أموال الدول الإسلامية بالداخل والخارج (130). حيث تمكنت الدول الرأسمالية الاستعمارية ومؤسسات النقد الدولية ، صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD وأسواق العملات الأوروبية، من إقناع دول العالم الإسلامي وخاصة البلدان النفطية بإعادة تدوير Recycling رعوس أموالها بمسوغات ضمان سرية التشغيل وضعف القدرة الاستيعابية لاقتصاديات الدول الإسلامية على تشغيلها محليا لارتفاع عائدات استثمارها بالخارج. واتجه الشطر الأكبر من تلك الأموال للاستثمار في السندات التي طرحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكالة التنمية الدولية IDA (وهي منظمة دولية نشأت في 24 سبتمبر 1960م حيث بلغت اكتتابات الدول الأعضاء في رأسمالها نسبة 65% من جملة رأس المال المقترح والبالغ 100 مليون دولار. وتهدف الوكالة إلى دعم التنمية الاقتصادية للدول النامية عن طريق تقديم القروض بشروط سهلة وميسرة من تلك التي درج عليها البنك الدولي).

¹²⁶ - خالد محمد، موقع الوطن العربي ضمن هرم التقسيم الدولي، بحث منشور بمجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت 1983 .

¹²⁷ - اسعد ماهر حمزة، المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية - تجارب افريقية وعربية، مرجع سابق، ص 157.

¹²⁸ <http://www.janus.umd.edu/feb2002/goldteinhobson/01.html>

¹²⁹ Copland, D. Economic Interdependence and War: A theory of Trade Expectations and International Security Vol. 20, no 4, spring (1996), p. 20.

¹³⁰ - حسين عمر، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، القاهرة، دار المعارف، 1968م، ص 296.

وفي سندات الخزينة الأمريكية والبريطانية والى البنوك التجارية بأوروبا والولايات المتحدة. وقام صندوق النقد الدولي عبر آلية التسهيلات النفطية Oil Facility بمساعدة الدول الأعضاء التي تعرضت موازين مدفوعاتها للعجز بأسباب ارتفاع أسعار النفط. وتم تمويل هذه التسهيلات من الأموال التي اقترضها الصندوق من دول الأوبك IPEC العربية الإسلامية). ونشأت الأوبك عام 1960م وتضم عشر دول إسلامية – الإمارات العربية، اندونيسيا، إيران، الجزائر، قطر، العراق، الكويت، السعودية، ليبيا ونيجيريا وتضم ثلاث دول غير إسلامية وهي الاكوادور، الجابون وفنزويلا(131). ونشأ نظام التسهيلات النفطية بموجب قرار صندوق النقد الدولي في 13 يونيو 1974م بهدف تقديم الصندوق مساعدات للدول الأعضاء لتخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة على زيادة تكلفة الواردات من البترول ومشتقاته. وانتهى العمل بهذا النظام في مارس 1976م(132). وساهمت الدول العربية الإسلامية النفطية – السعودية، الكويت، الإمارات العربية وسلطنة عمان بنحو 3056 مليون وحدة سحب خاصة بمعدل بلغ 44.4% من إجمالي التمويل الذي قدمته جميع الدول الأعضاء. ولم تستفد من هذه المساعدات سوى 45 دولة نامية بما يعادل 37% من إجمالي قيمة هذه التسهيلات. بينما حصلت الدول الصناعية والمتقدمة على ما يعادل 63% من إجمالي قيمة هذه التسهيلات(133).

تعرضت رءوس الأموال العربية والإسلامية المستثمرة في الدول والمؤسسات المالية الغربية للعديد من المخاطر. ويفيد على لطفى (1976م) (134) بأن هذه المخاطر تتمثل في: أولاً: الهبوط الحاد في قيمة رءوس الأموال العربية نسبة للتخفيضات الرسمية لقيم عملات الدول الغربية وبسبب الارتفاع المستمر في الأسعار (التضخم) بتلك الدول.

ثانياً: تعرض الأموال الإسلامية المودعة في مصارف الدول الغربية لحظر المصادرة أو التجميد مثلما حدث لإيران عام 1951م بعد تأميم صناعة النفط عندما قامت بريطانيا بتجميد الأموال الإيرانية بمصارفها. ومثل ما حدث عام 1956م عندما لجأت بريطانيا إلى تجميد الأموال المصرية عقب تأميم قناة السويس. ثالثاً: تعرضت الأموال الإسلامية للخطر بسبب القواعد والقوانين التي أصدرتها الدول الغربية منذ عام 1974م ونتيجة لذلك وضعت العراقيل أمام حرية حركة رءوس الأموال الإسلامية من دولة إلى أخرى. فمن تقييد وقتي لحرية المودع الأجنبي لتحويل جزء من حسابه إلى عملة أجنبية إلى تقييد كامل يمنع إضافة أية أرصدة جديدة لحساب المودع الأجنبي كما يحدث بسويسرا وألمانيا وهولندا وبلجيكا.

رابعاً: ان زيادة رءوس الأموال الإسلامية المودعة بالبنوك الغربية مع عدم زيادة القاعدة المصرفية للودائع يجعل هذه البنوك تزداد ضعفا يوماً بعد يوم. وإذا لجأت الدول الإسلامية إلى تقليل حجم ودائعها في هذه البنوك فربما يؤدي ذلك إلى انهيارها بالكامل.

خامساً: ان الضرائب بأشكالها المختلفة في الدول الغربية تمثل نسبة عالية ومن ثم فان صافي العائدات يعد اقل إغراء مما يبدو عليه العائد الإجمالي للاستثمار. وفي كتابه التاريخ النقدي للتخلف يقول رمزي زكي (1987م) أن إعادة تدوير الأموال النفطية إلى أسواق النقد الدولية قد سارعت من حركة رءوس الأموال على النطاق الدولي حيث أصبحت هناك وفرة أو تخمة في حجم الأموال السائلة القابلة للتنقل من بلد إلى آخر والتحول من عملة لأخرى عن طريق وسائل الاتصال الحديثة وشبكة البنوك الدولية النشطة والشركات متعددة الجنسية MNC. ونجحت الدول الغربية في إيهام الدول المتخلفة ومن بينها حواضر العالم الإسلامي بأن مستوى المدخرات المحلية فيها متواضع ولن يكفي لتمويل برامج التنمية وأنه مهما بذلت هذه الدول من جهود في تعبئة مدخراتها المحلية فسوف لن تنجح في رفع معدل الادخار المحلي بشكل يكفي لتغطية حاجات الاستثمار. ولهذا لا بد من ارتباط حركة التنمية بالدول الإسلامية بحركة انسياب رءوس الأموال الأجنبية(135).

يقول راجنار نوركسه (1953م) (136) أن الكثير من الاقتصاديين الغربيين وفي مقدمتهم هارفي لنبشتين Leibenstein وجونار ميردال G. Myrdal ورتشارد جل G. Richard لجنوا إلى تفسير ندرة رأس المال في البلاد المتخلفة ومن بينها دول العالم الإسلامي بوجود ما أطلق عليه حلقات المفرغة Vicious Circle of Poverty وتتمثل هذه الحلقات في جانبي العرض والطلب لعملية الاستثمار وتراكم رأس المال. اما الطلب على الاستثمار فيتوقف على الحافز الية Privileges & incentives. والحافز ضعيف بسبب ضيق السوق لانخفاض القوة الشرائية لدي الأفراد نظراً لانخفاض متوسط دخل الفرد. وهذا الأخير يعود إلى انخفاض معدلات الإنتاجية والإنتاج والتي تعود بدورها إلى انخفاض مستوى الاستثمار والتراكم والذي يرجع إلى انخفاض الحافز إلى الاستثمار ... وهكذا ومن حيث جانب العرض فان الاستثمار يتوقف على الادخار. والادخار ضعيف بسبب

131- جودة عبد الخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1978م، ص 229 هامش رقم 22.

132- عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، القاهرة، عالم الكتب، بدون تاريخ، ص 457 – 458.

133- حمدية زهران، أزمة النقد العالمي والبلاد المنتجة والمصدرة للبترول، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1978م، ص 39 – 40.

134- على لطفى، رءوس الأموال العربية وإمكانية قيام كامل اقتصادي عربي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 25 – 27 مارس 1976م، ص 163 – 165.

135- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف – دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، العدد 118، أكتوبر 1987م، ص 242.

136- Nurkse, R. Problems of Capital Formation in underdeveloped countries. Oxford, Basil Blackwell (1953).

انخفاض متوسط دخل الفرد. ويعود الأخير إلى انخفاض معدل الإنتاجية التي ترد بدورها إلى انخفاض مستوى الاستثمار والتراكم. ويعود ذلك إلى ضعف الادخار. ويخلص راجنار إلى التنصيص بان البلد يكون فقيرا لأنه فقير). ويرفض النجار(137) نظرية حلقات الفقر المفرغة بحجة ان تاريخ الدول الصناعية الكبرى والمقدمة اقتصاديا كان متخلف بنفس معني التخلف الذي تعانيه الدول النامية حاليا. وينطبق نفس القول على الدول التي حققت حديثا وفي فترات قصيرة معدلات عالية من التنمية الاقتصادية من إذعان الدول النامية بنقص مدخراتها المحلية وعدم كفايتها في تمويل برامج التنمية توسعت تلقائيا في الاعتماد على التمويل الخارجي الأمر الذي تمخضت عنه النتائج التالية كما يقول رمزي زكي (1979م) (138): أولا: ان تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي جعل حكومات الدول النامية ومن بينها بلدان العالم الإسلامي تتقاعس عن تعبئة مدخراتها المحلية ولهذا عمدت إلى عدما لاهتمام برفع مستوى مدخراتها المحلية طالما ان رأس المال الأجنبي يوفر الموارد اللازمة للتمويل. وهكذا وبدلا عن النظر إلى التمويل الخارجي كعنصر ثانوي مكمل للموارد المحلية جعلته الدول المتخلفة بديلا لجهود الادخار المحلي. ثانيا: ان تزايد انسياب التمويل الخارجي وعلى الأخص التمويل الذي اتخذ شكل الاستثمارات الأجنبية الخاصة والمباشرة احدث تشويها في نمط الاستثمار والإنتاج والاستهلاك الأمر الذي جعل جانبا كبيرا من هذه الاستثمارات يتركز في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية والمعمرة. ولا يعني ذلك سوى إشاعة أنماط استهلاكية ترفيحية لا تتناسب مع متطلبات إشباع الحاجات الأساسية للجمهور ولا تتناغم مع الضرورات المحلة لترشيد الاستهلاك بالثأ: ان أعباء التمويل الخارجي قد تزايدت بشكل واضح وأصبحت تلتهم نسبيا متزايدة من الموارد المحلية بالبلاد المتخلفة. وتمثل ذلك في ارتفاع نسب ما تخصصه هذه البلاد من حصيلة صادراتها لدفع أعباء الديون الخارجية (الفائدة + أقساط الديون) وفيما تحوله للخارج من أرباح وعوائد لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخلها. وأثرت هذه الأعباء المتزايدة للتمويل الخارجي في قدرة هذه البلاد على توفير المدخرات وأدت إلى إضعاف قدرتها على الاستيراد. ويقول هشام البساط (1975م) (139) بان هذا الوضع أدى بالفعل إلى إحداث أزمة حادة في السيولة النقدية الخارجية النامية فضلا إلى تعرضها لضغوط المنظمات الدولية.

16 . التبعية التجارية – ماهيتها وأسبابها

تعني التبعية التجارية عند عجمية (1980م) (140) خضوع التجارة الخارجية في اقتصاديات دول العالم الإسلامي لسيطرة اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة حيث تتأثر بالتغيرات التي تحدث لاقتصادياتها أو السياسات والقرارات التي تصدرها عنها). وحول تعريف نظرية التجارة الدولية يقول السويرث وليث (1975م) تحقق الدولة المكاسب من خلال التجارة الخارجية اذا امتلكت التوازن المفضل favorable balance أو حققت فائضا في قيمة صادراتها على وأداتها(141) . وتعني التجارة الخارجية عند عفيفي (1993م) تناول جميع وجوه النشاط الاقتصادي الذي يتم عبر الحدود السياسية لدول العالم المختلفة في تناول عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات فيما بين الأطراف المتبادلة دوليا وخلال زمن معلوم وأسعار محددة متفق عليها ضمنا(142). وتتكون أنشطة التجارة الخارجية في مجالاتها المختلفة من عدة عناصر متكاملة ولكنها متباينة في طبيعتها وصفاتها ومؤثراتها. وتتشكل الأبعاد الأساسية المكونة للتجارة الخارجية عند الدوري (2007م) من العناصر التالية:

1. الإرادة السياسية للأفراد والجماعات والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة والعامة أو المختلطة في نشأة وانجاز وتطوير التبادل التجاري مع الدول أو الأطراف الدولية المختلفة.
2. الرغبة الجادة والطموحة في حصول عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دولة أو طرف معلوم مع الأطراف والدول الخارجية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي(143).
3. توفر السلع والخدمات المطلوبة والملائمة للتبادل التجاري بين دولة من الدول مع أطراف خارجية.
4. وجود أطراف التبادل التجاري – كأطراف عارضة أو بائعة أو مصدرة للسلع والخدمات – مع الأطراف المشتريّة أو المستوردة لتلك السلع والخدمات.
5. وفرة المعلومات حول الأسعار المحددة والمعلومة للسلع والخدمات.
6. وجود الوسائل والأدوات والمعدات المسهلة والمكاملة لانجاز عمليات التبادل التجاري بين الأطراف. مثل أدوات ومعدات القياس والوزن أو أدوات النقل والاتصالات، والبنوك وبيوت التمويل.
7. وجود أسواق معلومة لعرض وطلب تلك السلع والخدمات سواء كانت أسواق دولية أو إقليمية أو محلية.
8. حصول عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات خلال فترة زمنية قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

¹³⁷ - احمد عبد العزيز النجار، بنوك بلا فوائد، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون تاريخ، ص 13 - 14.
¹³⁸ - رمزي زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي - بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 3 - 5 مايو 1979.
¹³⁹ - هشام البساط، موارد التمويل المتاحة للدول العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 1975م، ص 57.
¹⁴⁰ - محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، مبادئ علم الاقتصاد، بيروت، دار النهضة العربية، 1980م، ص 283 - 295.
¹⁴¹ - P.T. Ellsworth & J. Clark Leith, The International Economy, Macmillan publishing, Co. Inc. New York (1975)
¹⁴² - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م، ص 45.
¹⁴³ - محمد احمد الدوري، في التجارة الخارجية، بنغازي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، 2007م، ص 8 - 9.

9. خضوع عمليات التبادل التجاري لصوابط تنظيمية بقواعد محددة يتم بموجبها انجاز أهداف التبادل التجاري بين الأطراف المتبادلة على مستوى الجوانب الفنية والتنظيمية والإدارية والقانونية والمحاسبية والصحية والاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية ... الخ.

10. تتطلب فعاليات التجارة الخارجية وجود علاقات مختلفة بين الدول والأطراف المتبادلة تجارياً على مستوى السياسة والاقتصاد والاتفاقيات التجارية والمالية والنقدية ... الخ.

تنقسم عمليات مبادلة السلع والخدمات بين دول العالم في التجارة الخارجية Foreign Trade أو التجارة الدولية International Trade إلى مجموعتين أساسيتين من العمليات، وهي الصادرات Exports والواردات Imports. وتنقسم الصادرات والواردات عند عجمية (144) إلى منظورة Visible Exports & Imports وغير منظورة Invisible Exports & Imports. وتتكون المنظورة من الصادرات والواردات السلعية العينية المرئية مثل المواد الغذائية والثلاجات والسيارات ... الخ. أما غير المنظورة فتتكون من الصادرات والواردات غير المرئية لأنها ليست سلعا منظورة وإنما خدمات. ومن أمثلتها السياحة وعمليات البنوك وخدمات النقل.

وقد نشأت التبعية التجارية في ظل السيطرة الاستعمارية التي فرضت على بلدان العالم الإسلامي في مرحلة الاستعمار. حيث هدف المستعمر الرأسمالي إلى تشويه الهياكل الإنتاجية لهذه البلدان من خلال تخصيصها في إنتاج المواد الخام الموجهة للتصدير مقابل استيرادها السلع الاستهلاكية والمصنعة من الدول الرأسمالية المسيطرة. وفي ذلك يقول الفرنسي بيير جالية (1973م) (145): بأنه وفي مرحلة التحرر والاستقلال حرصت الامبريالية العالمية على معظم مواقعها في تلك البلدان وذلك من خلال بقاء تقسيم العمل الدولي بينها وبين هذه البلدان كما هو. فقد استمرت البلدان الإسلامية تتخصص في إنتاج المواد الخام الموجهة للتصدير مقابل استيرادها السلع الاستهلاكية والمصنعة من الدول الرأسمالية. وادي ذا الهيكل المشوه الوحيد الجانب إلى تشكيل القاعدة المادية التي ظلت القوى الامبريالية تعتمد عليها في استمرار نهب موارد هذه البلدان وفي ترسيخ تبعيتها. ولهذا بقيت الأسس الموضوعية لعلاقات الاستغلال والتبعية للخارج بلا تغيير، وهي العلاقات التي ظلت تفرز باستمرار ظاهرة التبادل اللامتكافئ التي وجدت تعبيرها في ذلك التدهور، طويل المدى، في شروط التبادل التجاري Terms of Trade (146) في غير صالحها (147). وادي ذلك إلى استمرار نزف جانب كبير من فائضها الاقتصادي للخارج، وأضعفت ومن ثم قدرتها على التخطيط لاقتصادياتها، والاستعداد لتسوية أعباء ديونها الخارجية، الأمر الذي عرضها لكثير من المشاكل الداخلية والضعف الخارجي (148).

17. أسباب التبعية التجارية ومخاطرها

تعزي أسباب التبعية التجارية عند رمزي زكي (1979م) (149): إلى حرص البلدان الرأسمالية على تحقيق أهدافها ومصالحها داخل بلدان العالم الإسلامي من خلال جعلها سوقاً للحصول على المواد الخام، وتسويق فائض الإنتاج واستثمار فوائض رعوس الأموال. وتتمثل مخاطر التبعية الاقتصادية في مرحلة الاستعمار عندما شكلت الأداة التي اعتمد عليها الاستعمار في نهب موارد بلدان العالم الإسلامي وفي ترسيخ تبعيتها لها. أما في مرحلة الاستقلال فقد ظلت التبعية التجارية أداة لاستمرار علاقات الاستغلال والتبعية للخارج دونما تغيير (150). وتتمثل مخاطر التبعية التجارية بعد الاستقلال عند حمدية زهران (1979م) (151): على المدى القصير في عدم استقرار أسواق المنتجات الأولية في العالم وذلك بأسباب تراخي الطلب على المواد الأولية التي تصدرها بلدان العالم الإسلامي، ويعزي على لظفي (1983م) (152) ذلك إلى التالي:

1. انخفاض الطلب على المواد الأولية من جانب الدول الصناعية بسبب زيادة إنتاج هذه الدول للمواد الأولية، والتقدم التقني الهائل في إحلال المواد الخام المصنعة محل المواد الخام الطبيعية (عندما حل المطاط التخليقي مكان المطاط الطبيعي وعندما احتلت منتجات البلاستيك مكان المعادن في إنتاج العديد من السلع وعندما أصبحت الخيوط الصناعية تنافس الخيوط القطنية والصوفية والحريرية).
2. لجوء الدول الصناعية المتقدمة إلى إنشاء الأسواق المشتركة للحصول على المواد الأولية بأسعار زهيدة بينما تتنافس الدول الإسلامية فيما بينها في تصدير المواد الخام يؤدي إلى انخفاض أسعارها.

144- محمد عبد العزيز عجمية ومدحت العقاد، مبادئ علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص 280.

145- بيير جالية، العالم الثالث في الاقتصاد الامبريالي - الاستغلال الامبريالي، ترجمة: ذوقان فرقوط، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م، ص 78 - 86.

146- معدل التبادل: هو النسبة التي يتم على أساسها تبادل الصادرات مقابل الواردات أي (متوسط سعر الواردات على متوسط سعر الصادرات) وارتفاع النسبة يعني ان شروط التبادل غير ملائمة.

147- سعد ماهر حمزة، المقامة في اقتصاديات التبعية والتنمية، مرجع سابق، ص 96.

148- رمزي زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، مرجع سابق، ص 24 - 26.

149- رمزي زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، مرجع سابق، ص 278 - 284.

150- محمد إبراهيم أبو شادي، التبعية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 82 - 83.

151- حمدية زهران، مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة، مرجع سابق، ص 278 - 284.

152- على لظفي، التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 61 - 62.

3. تركيز الدول الصناعية في الإنتاج والاستثمار على السلع الاستهلاكية المعمرة والتجهيزات الإنتاجية بالإضافة إلى المعدات الحربية. وهي من السلع التي يقل فيها نصيب الوحدة المنتجة من المواد الأولية (153).
4. فرض المزيد من القيود التجارية من جانب الدول الصناعية على صادرات الدول الإسلامية وينعكس على زيادة الإنتاج المحلي للمواد الأولية في الدول الصناعية و نقص الطلب على صادرات الدول الإسلامية.
5. انخفاض المرونة الداخلية على بعض السلع التي تستوردها الدول الصناعية من بلدان العالم الإسلامي، نظرا لتثبيح الأسواق نسبيا بحيث ان أي زيادة مستقبلية في استهلاك هذه السلع إنما تتوقف بصفة أساسية على معدل الزيادة (الضعيفة نسبيا) في السكان في الدول الصناعية. وبعبارة أخرى فإنه طبقا لقانون انجل Engel's Law بعد وصول متوسط دخل الفرد إلى مستوى معين، فإن الزيادة في الدخل لن تكون مصحوبة بنفس الزيادة في الطلب على المواد الغذائية (154). وينطوي قانون انجل على انه كلما كان الدخل النقدي للأسرة منخفضا زادت النسبة المخصصة من هذا الدخل للإنفاق على الغذاء (الطعام).
6. عدم وجود سياسات اقتصادية إستراتيجية تعمل على تنويع إنتاج المواد الأولية والسلع الغذائية مما أدى إلى إضعاف الدول الإسلامية في السوق الدولية.

وتتمثل مخاطر التبعية الاقتصادية على المدى الطويل في:

1. تراجع قائمة الصادرات سنويا بحيث يصبح معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول الإسلامية (155).
 2. التدهور الواضح لأسعار المواد الأولية مما أدى إلى تراجع مواردها من النقد الأجنبي عندما اضطرت إلى تصدير المزيد من منتجاتها للحصول على نفس قائمة الواردات. وأدى تدهور القوة الشرائية للصادرات إلى إضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد.
 3. تدهور سعر صرف العملات الأجنبية تحت تأثير التضخم الذي ساد الدول الرأسمالية الصناعية.
 4. عدم تكافؤ الميزان التجاري بين الدول الرأسمالية الصناعية والعالم الإسلامي. وفي ذلك يقول يحي وبركات (1989م) (156): بان الشطر الأعظم من التجارة الخارجية للدول الرأسمالية يتم فيما بينها في حين ان الغالب الأعم من تجارة البلدان الإسلامية التبادلية تتم بينها والدول الرأسمالية الصناعية.
- يرجع هذا الخلل في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول الإسلامية في رسوفا تحت أغلال التبعية للمراكز الرأسمالية الصناعية حيث تتأثر حصيلة صادراتها تبعا لحالة الدورة الاقتصادية بهذه المراكز. ويرى الباحثان بأنه من الطبيعي إزاء هذه المخاطر التي عكست تدهور الوضع النسبي لمجموعة البلاد الإسلامية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ان يتجه العجز في موازين مدفوعاتها نحو الارتفاع وان تصبح عرضة للضغوط الخارجية بصدد كيفية تمويل هذا العجز، لاسيما بعد ان تدنت الاحتياطات النقدية الدولية فيها لمستويات حرجة وبعد الزيادة المضطردة في ديونها الخارجية إلى أرقام فلكية. وحول تأثير التجارة الدولية على بناء الأمم وفقا للدراسات التاريخية يرى سلطان أبو على (1981م) (157) وضعها في المساقات التالية:
1. محفزة للتنمية، فكلما زادت الصادرات زادت الأنشطة الأخرى. ويعد قطاع الصادرات النقطة المركزية central point للإشعاع في الاقتصاد القومي حيث تزداد المشروعات الاقتصادية ويزداد الطلب على الأيدي العاملة مما يؤدي إلى زيادة الرخاء ودفع عجلة التنمية.
 2. محايدة للتنمية، حيث تتم عمليات التصدير والاستيراد دون تأثير على مسار التنمية، أي بمعنى أنها لا تحفز التنمية ولا تعيق حدوثها.
 3. معوقة للتنمية، حيث يؤدي عدم التوسع في الصادرات الفائضة عن حاجة السوق المحلي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية نتيجة لتكدس المخزون وعدم سرعة دوران الموارد الاقتصادية.

18. الاستنتاجات

لم تتمكن الدول الإسلامية من وضع استراتيجيات تحفيز التنمية للخروج من نمطية القواعد المعيقة للتنمية عبر آليات التحرر من التبعية التجارية من نمطية القواعد المعيقة للتنمية عبر آليات التحرر من التبعية التجارية للدول الصناعية بفتح أسواقها وتنشيط التجارة فيما بينها. ففي ورقة العمل المقدمة لندوة تقويم تجربة البنوك الإسلامية (1990م) (158) نجد أن هيكل التجارة الخارجية للدول الأعضاء لا يساعد على التوسع السريع للتجارة البينية بين هذه الدول نظرا لضعف تكامل اقتصادياتها. وذلك بأسباب نقص المعلومات والاتصالات وعدم توافر

¹⁵³ - رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة، العدد 118، 1987م، ص 196 - 197.

¹⁵⁴ - حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، جدة، دار الشروق، الطبعة الثالثة 1399 هـ - 1979م، ص 182.

¹⁵⁵ - رمزي زكي، مصدر سابق، ص 197 - 200.

¹⁵⁶ - يحي احمد نصر وبركات محمد أبو النور، محاضرات في مبادئ الاقتصاد، القاهرة، دار أبو المجد للطباعة، 1989م، ص 400.

¹⁵⁷ - محمد سلطان أبو على، التجارة الدولية - نظرياتها وسياساتها، القاهرة، بدون ناشر، 1981م، ص 145 - 147.

¹⁵⁸ - دور البنك الإسلامي للتنمية في تطوير التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية. ورقة عمل مقدمة لندوة تقويم تجربة البنوك الإسلامية، القاهرة، 28 - 27 شعبان 1410 هـ - 24 - 25 مارس 1990م.

الترتيبات المناسبة في المجالات التجارية المالية ووجود علاقات تاريخية وتقليدية مع الدول الصناعية الرئيسية وانتشار ظاهرة الأنماط الاستهلاكية ونظم الإنتاج الموجهة نحو الأذواق والمعايير والمواصفات السائدة في الدول الصناعية، والمعونات والسياسات المالية المشروطة من قبل الدول الصناعية المانحة، والتشابهاً الكبيرة في هيكل الإنتاج والاستهلاك، وصغر أسواق الدول الأعضاء. ويرى رمزي زكي (1979م) (159) أن الهيكل الإنتاجي المشوه لدول العالم الإسلامي ظهر منذ منتصف القرن الماضي كنتيجة لنشأة قطاع الإنتاج الموجه للتصدير. وهو القطاع الذي تم تكوينه بحافز من الخارج، وذلك بسبب ما تهيأ لهذا القطاع من معدلات مرتفعة للربح تفوق تلك المعدلات التي تسود في الدولة (الأم) صاحبة رأس المال المستثمر. ولهذا حدث اللاتجانس الذي تعاني منه الآن هذه الدول في هياكلها الإنتاجية، وبينما تميز قطاع الصادر بالتقدم التقني وزيادة الإنتاجية اتسمت الطاعات الأخرى بعكس ذلك. وبالتالي أصبحت المحافظة على تخلف القطاعات الأخرى ضرورية بحيث إن هذا التخلف بقي هو الآخر شرطاً ضرورياً يسمح لقطاع التصدير بالاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة المتوفرة في القطاعات الأخرى وبأن تظل هذه البلدان سوقاً واسعة لاستيعاب وتصريف السلع الاستهلاكية المصنعة بالدول المتقدمة. وللخروج من دائرة التبعية التجارية للدول الكبرى عمدت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى إنشاء البنك الإسلامي للتنمية عام 1395هـ (1975م). وذلك بهدف تنفيذ أنماط مختلفة من التمويل التنموي ودفع الدول الأعضاء إلى درجة أفضل من الاعتماد على الذات. مما يستدعي زيادة تدفق السلع والخدمات بين الدول الإسلامية بالإضافة إلى حرية انتقال عوامل الإنتاج فيما بينها. وبدا البنك بالفعل عمليات تمويل التجارة الخارجية عن طريق توفير النقد الأجنبي للدول الأعضاء لتمويل وارداتها الأساسية وتخفيف أعباء الدول الأعضاء التي تعاني من معوقات اختلال ميزان المدفوعات. وبلغ مجموع ما اعتمده البنك لتمويل التجارة الخارجية للدول الأعضاء خلال الفترة (1977 - 1987م) ما يزيد على (4952 مليون دولار أمريكي) (160). وحرص البنك على جعل مصدر السلع الممولة بين الدول الأعضاء إلا في حالة عدم توافر السلعة المطلوبة بينها، وعدم منافسة شروط الاستيراد (بما فيها الأسعار) للدول العضو للشروط المماثلة لاستيراد نفس السلعة من الدول غير الأعضاء. ورغم تواضع التمويل السنوي لواردات (30) دولة عضو وصادرات (17) دولة عضو بواقع (495) مليون دولار سنوياً لمجموع هذه الدول (161) تظل فكرة البنك الإسلامي للتنمية خطوة إيجابية في الطريق الصحيح للخروج من دائرة التبعية التجارية للدول الكبرى. ويرى الفار (162): إن الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية في عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات في غالبية الدول المتخلفة ومن بينها الدول الإسلامية، كان مقترناً بتزايد تبعية هذه الدول للعالم الرأسمالي الصناعي (مصرفياً ونقدياً ومالياً وتجاريًا).

أدت هذه التبعية حسب رمزي زكي (1984م) (163) إلى إعادة دمج دول العالم الثالث ومن بينها الدول الإسلامية بإحكام في السوق الرأسمالي الدولي. هذا مع إخضاعها لشروط عمل هذا السوق في مرحلة أزمته الراهنة، والى فقدانها السيطرة على مواردها الاقتصادية وخلق آليات جديدة لنهب فائضها الاقتصادي والى حرمانها من حرية صنع القرار الاقتصادي. ويؤكد الجمال (164) تبعية الدول الإسلامية للتكتلات المتحكمة والمسيطرة على مجمل الأوضاع الدولية وعجز هذه الدول في التحكم بكيفية استخدام فوائضها الاقتصادية *Economic surpluses* وعدم قدرتها على إبقاء هذه الفوائض بداخلها سواء كانت فوائض اقتصادية إجمالية تمثل قيمة الإنتاج الكلي (أي ما تنتجه وحداته الإنتاجية من سلع وخدمات بعد خصم قيمة مستلزمات هذا الإنتاج والأجور الإجمالية)، أو فوائض اقتصادية صافية *net economic surpluses* والتي تمثل الفائض الاقتصادي الإجمالي ناقصاً مقابل إهلاك الأصول الثابتة (165). هذا يتأكد بما قاله هانز سنجر (1964م) (166) بأنه وعلى الرغم من حصول أغلب الدول النامية على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وانفصالها عن النظام الاستعماري ذي الهيمنة السياسية المباشرة. إلا أن هذه الدول من الناحية الواقعية بقيت في حالة تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي وكجزء لا ينفصل عنه وذلك بفعل نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي ورثته هذه الدول عن المرحلة الاستعمارية والذي فرض عليها نوعاً من الهياكل الاقتصادية المشوهة التي ترتبط بالخارج أكثر من ارتباطها بالداخل من خلال التوقف على إنتاج وتصدير المواد الخام للسوق الرأسمالي الدولي واستيراد المواد المصنعة عبر ما توفره حصيلة الصادرات من موارد. ويضيف راعول بريش (1964م) (167) أن هناك عاملاً آخر يُمثل في طبيعة التشكيلات الاجتماعية التي تكونت في حوض الاستعمار وتميزت بتعدد أنماط الإنتاج وخضوعها وتوجهها بشكل عام إلى الأسواق الخارجية. في ضوء هذا الهيكل المشوه والتشكيلات الاجتماعية التي تبلورت

159 - رمزي زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، مرجع سابق، ص 44.

160 - التقرير السنوي الثاني عشر للبنك الإسلامي للتنمية، ص 49 - 61.

161 - التقرير السنوي الثاني عشر للبنك الإسلامي للتنمية، ص 134.

162 - عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، القاهرة، عالم الكتب، بدون تاريخ، ص 26 - 27.

163 - رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، الكويت، كتاب عالم المعرفة، العدد 84، ربيع الأول 1405هـ - ديسمبر 1984.

164 - غريب الجمال، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، جدة، دار الشروق، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ص 54 - 56.

165 - حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 174.

166 - Singer, H. International Development: Growth and change, McGraw Hill, New York, 1964.

167 - Prebisch, R. Towards a new Trade Policy for Development, Report by the Secretary General of the Unctad, New York, 1964.

منه استمرت حالة التبعية الاقتصادية للخارج بعد الحصول على الاستقلال السياسي. وعند دوس سانتوس (168) لا تعني التبعية الاقتصادية مجرد العوامل الخارجية وإنما تعني الحالة المشروطة التي تكون اقتصاديات مجموعة معينة من الدول محكومة بالنمو السريع أو الانكماش الذي يحدث في دول أخرى. وبعبارة أخرى فإن النمو الذي يحدث في الدول التابعة لا يتحقق فيها ذاتياً، وإنما كرد فعل للنمو الحادث في الدول المتبوعة (169).

19 . المراجع

1. Alfred Chandler (1984) The Emergence of Managerial Capitalism. Business History Review 58.
2. Anne Orde (1990) British Policy and European Reconstruction after the first World war Cambridge: Cambridge University Press. pp. 77-129.
3. Bacevich, L. (1992) American Empire: The Reality and Consequences of U.S Diplomacy. Bantam Publishing.
4. Charles Kindleberger (1986) The World in Depression 1929-1939 (Berkeley: University of California. p. 289.
5. Copland, D. (1996) Economic interdependence and war: A theory of trade Expectations and International Security. Vol. 20, no .4.
6. Copland, D. Economic Interdependence and War: A theory of Trade Expectations and International Security) Vol. 20, no 4, spring (1996), p. 20.
7. Edward S. Mason, Robert Asher. The World Bank Since Bretton Woods. Washington D.C., 1973.
8. Eliana Cardoso and Albert Fishlow (1989) Macroeconomics of Brazilian External Debt. in Sachs. Developing Country Debt and the World Economy. Chicago: University of Chicago Press.
9. Ethan Kapstein, " Resolving the Regulator's Dilemma: International Coordination of Banking Regulations" International Organization 43:2 , Spring 1989, P. 323.
10. Faut, Andic et.al. The Theory of Economic Integration for Developing Countries. London, George Allen & Unwin Ltd., 1971, p. 70.
11. Fishlow, A. (1985) Lessons from the past: capital Markets during the 19th Century and inter-war period. In Miles Kahler, ed. Politics of international Debt. Ithaca: Cornell University press.
12. Galal A. Amin. Dependent Development. Alternatives, vol. 2 (1976) P. 401
13. Greenberg, M. (1969) British Trade and the Opening of China (1800-1842) Cambridge.
14. Hermin Schwarts, In the Dominions of Debt: Historical perspectives on Dependent Development (Ithaca: Cornell University press, 1989), p. 36
15. <http://www.janus.umd.edu/feb2002/goldteinhobson/01.html>
16. Jetrey Sachs, "Making the Brady Plan Work" Foreign Affairs 68:3.
17. Kennedey, Paul: the rise and fall of the Great Power
18. Kindleberger, the World in Depression, P. 24
19. Masselman (1963) The Cradle of Colonialism. London. p. 224.
20. Neal Ferguson (2003) Hegemony or Empire. Foreign Affairs.
21. Nurkse, R. (1953) Problems of Capital Formation in underdeveloped countries. Oxford, Basil Blackwell. pp. 63 – 67.
22. OECD (1990) Economic Outlook, 47, June. Paris: OECD, P.31
23. P.T. Ellsorth & J. Clork Leith, The International Economy, Macmillan publishing, Co. Inc. New York, fifth edition, 1975, p. 14.
24. Paul Anderson and Mark Snowdon (1990) Globalization: Implications for the Automotive Industry. EIU International Motor Business, (London: Economist Intelligence Unit. pp.96-97
25. Paul Bairoch (1982) International Industrialization Levels, 1750-1980. Journal of European Economic History 11. pp. 292-299.
26. Paul Kennedy: the Rise and fall of the great powers
27. Philip Wellons, Passing the Buck: banks, government and third World. (Cambridge: Harvard University Press, 1987).
28. Polyanky, F. (1958) An Economic History: The age of imperialism 1817. Moscow.
29. Prebisch, R. Towards a new Trade Policy for Development, Report by the Secretary General of the Unctad, New York, 1964.
30. Robinson, Ronald etc Gallapher Jack: The Imerialism of free Trade (1953)
31. Safarian, A. (1959) The Canadian Economy in the Great Depression. University of Toronto Press.
32. Samuel, Berger. A Foreign Policy for the Global Age. Foreign Affairs. 79 November/ December (2000)

¹⁶⁸ - رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، مرجع سابق، ص 430.

¹⁶⁹ - رمزي زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، مرجع سابق، ص 128.

33. Simkin, N. (1968) The Traditional Trade of Asia. London.
34. Singer, H. International Development: Growth and change, McGraw Hill, New York, 1964, p. 166.
35. Terutomo Ozawa, Recycling Japan's Surplus (Paris: OECD, 1989).
36. Trollinger, W. (2001) Fundamental Movement. The Oxford Companion to United States History. Oxford Press, Oxford, England.
37. Wiffred Malenbaum. The World Wheat Economy, 1885-1939. Cambridge: Harvard University, 1953. PP. 236-237.
38. إبراهيم الطحاوي، الاقتصادي الإسلامي مذهباً ونظاماً، القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية 1394هـ-1974م، ج2، ص325.
39. أحمد عبد العزيز النجار، بنوك بلا فوائد، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون تاريخ، ص 13-14.
40. أحمد محمد العسال وفتحي احمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة، 1980م، ص 35.
41. أسعد ماهر حمزة، المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية - تجارب افريقية وعربية، ص 157.
42. إسماعيل صبري عبد الله. انهيار نظام بريتون وودز والإمبريالية النقدية الأمريكية. بحث مقدم إلى P.T.O.
43. إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد- دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي، (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، الإصدار الثاني من الطبعة الأولى، 1977م)، ص 130.
44. إسماعيل عبد الرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون تاريخ، ص 46 - 52.
45. إسماعيل عبد الرحيم شلبي، دور البنوك الأجنبية والمشاركة في التنمية الاقتصادية بمصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية التجارة، جامعة المنصورة، (القاهرة، 15-18 مارس 1981م)، ج1، ص 484-490.
46. أوتمار اميجر، (التضخم والنظام النقدي الدولي)، ترجمة محمد عزيز، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974م)، ص22.
47. بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية. ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد. القاهرة، دار المعارف 1962م. ص19.
48. بتروف، أ. (1988) إرتقاء المجتمعات الشرقية. ترجمة حسان ميخائيل اسحاق. دمشق الأهالي للطباعة.
49. بيير جاليه، العالم الثالث في الاقتصاد الإمبريالي - الاستغلال الإمبريالي، ترجمة: ذوقان قرقوط القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م، ص 78 - 86.
50. التقرير السنوي الثاني عشر للبنك الإسلامي للتنمية، ص 134.
51. التقرير السنوي الثاني عشر للبنك الإسلامي للتنمية، ص 49 - 61.
52. جداول ديون العالم، البنك الدولي، واشنطن، 1988م.
53. جودة عبد الخالق، " التنمية والاعتماد على النفس والعدالة - تساؤلات من وحي التجربة المصرية في الاعتماد المفرط على المساعدات الأجنبية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، (القاهرة: 3-5 مايو 1979م)، ص 206.
54. جودة عبد الخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1978م، ص 229 هامش رقم 22.
55. حسن العناني، التنمية الذاتية والمسئولية في الإسلام، (القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون تاريخ)، ص 348.
56. حسين النوري، الائتمان المصرفي - أصوله وفلسفته، لبنان، اتحاد المصارف العربية، بدون تاريخ، ص 3.
57. حسين عمر، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، القاهرة، دار المعارف، 1968م، ص 296.
58. حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، جدة، دار الشروق، الطبعة الثالثة 1399هـ - 1979م، ص 182.
59. حمدية زهران. التنمية الاقتصادية، النظرية والتحليل. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1980. ص 287-289.
60. حمدية زهران: " المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية"، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1979م)، ص 18.
61. حمدية زهران، أزمة النقد العالمي والبلاد المنتجة والمصدرة للبتترول، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1978م، ص 68.
62. خالد محمد، موقع الوطن العربي ضمن هرم التقسيم الدولي، بحث منشور بمجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت 1983م، ص 42 - 43.
63. دافيدس. لاندز، بنوك وباشوات ترجمة عبد العظيم أنيس، (القاهرة: كتاب الأهالي، العدد السابع، أغسطس 1985م)، ص3.
64. دور البنك الإسلامي للتنمية في تطوير التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية. ورقة عمل مقدمة لندوة تقييم تجربة البنوك الإسلامية، القاهرة، 27 - 28 شعبان 1410هـ - 24 - 25 مارس 1990م.
65. رفعت المحجوب، " الاقتصاد السياسي"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968م)، ص 241-242.
66. رفعت المحجوب، "دراسات اقتصادية إسلامية"، (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، 1986. ص 68-69).
67. رمزي زكي، "الأزمة الراهنة في الفكر التنموي"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، (القاهرة: 3-5 مايو 1979م)، ص 51.
68. رمزي زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي - بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 3 - 5 مايو 1979م، ص 39 - 40.
69. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف - دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، العدد 118، أكتوبر 1987م، ص 242.
70. رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، الكويت، كتاب عالم المعرفة، العدد 84، ربيع الأول 1405هـ - ديسمبر 1984م، ص 449.
71. رونالد موسينييه: القرنان السادس عشر والسابع عشر (1966) ترجمة يوسف أسعد داغر وفريد م. داغر. تاريخ الحضارات العام. منشورات بيروت.
72. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م، ص 45.
73. سعد ماهر حمزة: " المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية"، (القاهرة: دار المعارف، بدون تاريخ)، ص 161-162.
74. سعد ماهر حمزة، البنوك والتنمية الاقتصادية مع الاهتمام بالسودان، (الخرطوم- بدون ناشر - 1961م)، ص 8-10.
75. سكاون، ب. (1989) أميركا، الكتاب الأسود. ترجمة إيناس أبو حطيط. الدار العربية للعلوم.

76. سليمان حميد المنذري، التعاون النقدي العربي- مجالاته وإمكانياته، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1987م)، ص 132.
77. الشمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة فيلي برانت، الترجمة العربية (الكويت، 1981م) ، ص 177.
78. عبد الحميد الغزالي، حول جوهر النظام الاقتصادي الإسلامي، مطبوع ضمن برنامج تهيئة وتنمية مهارات العاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية، ص 22.
79. عبد الرحمن الحبيب، (نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1974م، ص 38.
80. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، " التنمية في إطار العدل الاجتماعي- رؤية إسلامية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية التجارة جامعة المنصورة، (القاهرة: 9-12 أبريل 1983م)، ص 4-6.
81. عبد النبي حسن يوسف، السياسة النقدية في إسرائيل، القاهرة: مكتبة عين شمس، بدون تاريخ . ص 77-90.
82. عبد الواحد محمد الغار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، القاهرة، عالم الكتب، بدون تاريخ، ص 126.
83. علي لطفي، " التنمية الاقتصادية- دراسة تحليلية"، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1982م)، ص 112-114.
84. على لطفي، رعوس الأموال العربية وإمكانية قيام تكامل اقتصادي عربي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 25 - 27 مارس 1976م، ص 163 - 165.
85. غريب الجمال، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، جدة، دار الشروق . بدون تاريخ، ص 54 - 56.
86. فواد مرسي: " الرأسمالية تجدد نفسها" (الكويت- كتاب عالم المعرفة ، شعبان 1410 هـ- مارس 1990م العدد 147- ص 8-7) .
87. فواد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1975م)، ص 327.
88. فرنسيس مولاربييه وجوزيف كولينز، " صناعة الجوع- خرافة الندرة"، ترجمة أحمد حسان، (الكويت، عالم المعرفة، 1983م)، ص 236-240.
89. كريمة كريم، دور رأس المال العربي والأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة، العدد 371 يناير 1978م، ص 89 - 104.
90. محمد إبراهيم أبو شادي، " التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلام منها"، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى 1415 هـ- 1994م)، ص 9.
91. محمد إبراهيم أبو شادي، (التبعية الاقتصادية)، مرجع سابق، ص 47.
92. محمد إبراهيم أبو شادي، التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها، (القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1994م)، ص 43-44.
93. محمد احمد الدوري، في التجارة الخارجية، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2007م، ص 8-9.
94. محمد زكي شافعي، " التنمية الاقتصادية"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1980م)، ج 1، ص 33-34.
95. محمد سلطان أبو علي، التجارة الدولية - نظرياتها وسياساتها، القاهرة . 1981م، ص 145 - 147.
96. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل: ط الوجيز في التطور الاقتصادي، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1971م) ، ص 47.
97. محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، مبادئ علم الاقتصاد، بيروت، دار النهضة العربية، 1980م، ص 283 - 295.
98. محمد نبيل إبراهيم، الاتجاهات الحديثة في أساليب التمويل الدولية، بيروت، مطبوعات اتحاد المصارف العربية، 1974.
99. محمود طه أبو العلا، " جغرافية العالم الإسلامي، (القاهرة: دار المعارف، ط4، 1968م)، ص 369.
100. موريس دوب، " التنمية الاقتصادية والدول النامية"، ترجمة صلاح الدين نامق، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1966م)، ص 26.
101. هـ. أرنولد " معونة الدول النامية - دراسة مقارنة" ترجمة د. حسين عمر، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، بدون تاريخ)، ص 58.
102. هشام البساط، مواد التمويل المتاحة للدول العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975 .
103. هشام البساط، موارد التمويل المتاحة للدول العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 1975 .
104. يحي احمد نصر وبركات محمد أبو النور، محاضرات في مبادئ الاقتصاد، القاهرة، دار أبو المجد للطباعة، 1989م، ص 400.
105. يحيى أحمد نصر، النظام الاقتصادي الدولي الجديد: ماهيته وإمكان تحقيقه، بحث منشور بمجلة "مصر المعاصرة" (القاهرة: السنة التاسعة والستون، العدد 374-أكتوبر 1978م) ، ص 434.
106. يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ، ص 83-93.